ASU
جامعة العلوم التطبيقية
APPLIED SCIENCE UNIVERSITY
معتمدة من مجلس التعليم العالي
Accredited by the Higher Education Council

بحث بعنوان

الاطار الدستوري والقانوني لقيم المواطنة و التعايش و التسامح في الدستور والتشريعات البحرينية دراسة تحليلية تطبيقية

إعداد

الدكتور محمد محمود العمار العجارمة

استاذ القانون العام المساعد

كلية الحقوق – جامعة العلوم التطبيقية

٢٠٢٠

الآيـــة

قال تعالى

{لَّا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ (٨) إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (٩)} [الممتحنة]

الإهداء .....

إلى كل الطامحين إلى العيش بأمن وسلام

إلى كل من يعمل بجد وإخلاص لتهيئة سبل العيش الكريم للإنسان أينما كان

إلى منارة العلم الإسلامي العالمية وحاضرة العالم الإسلامي

جامعة الأزهر الشريف

تحية إجـــــلال و إكبـــــار

الباحث

الاطار الدستوري والقانوني لقيم المواطنة و التعايش و التسامح في الدستور والتشريعات البحرينية دراسة تحليلية تطبيقية

محمد محمود العمار العجارمة

كلية الحقوق ، جامعة العلوم التطبيقية، البحرين .

البريد الإلكتروني :Prof. Alammar@gmail.com

ملخص:

يسلط الباحث الضوء في هذا البحث على الأوجه المشرقة في التشريعات البحرينية التي تكفل المواطنة الصالحة و التعايش السلمي لكافة أطياف و مكونات الشعب في البحرين ، حيث تعد المواطنة من القضايا القديمة المتجددة التي ما تلبث أن تفرض نفسها عند معالجة أي بعد من أبعاد التنمية بالمفهوم الإنساني الشامل بصفة خاصة ومشاريع الإصلاح والتطوير بصفة عامة. وقد وضعت لهذه المواطنة في جميع الدول تشريعات لحقوق المواطن وواجباته وترسخ الدساتير الحديثة مبادئ أساسية في حياة الشعوب ، و تأتي هذه المبادئ تعبيرا عن رغبة الشعوب في العيش بسلام و أمن وطمأنينة ، داخل حدود إقليمها أو خارجة حيثما حلت وارتحلت ، لتكون آمنة مطمئنة لا تخشى على معتقداتها و ديانتها اختلاف الأوطان أو الثقافات أو الديانات ، فنجد أن معظم دساتير دول العالم الحديثة تكفل حرية الدين والمعتقد والمذهب ، و تحض التشريعات المحلية على توفير حد ادني من الظروف المواتية لكل فرد لكي يمارس طقوس دينه ومعتقدة بحرية تامة و تكفل عدم تدخل الغير به ، لا بل وتجرم ذلك وتجعل أي تصرف يمس حرية الدين والمعتقد والمذهب أو أي فكر يؤمن به الإنسان فعلا مجرما يعاقب علية القانون خصوصا إذا كان ذلك الدين أو المعتقد لا يشكل مساساً بأمن الدولة . ومن هذه التشريعات الدستور البحريني الصادر عام ١٩٧٣ والمعدل عام ٢٠٠٢ وميثاق العمل الوطني البحريني الصادر عام ٢٠٠٢ حيث تضمنت هاتين الوثيقتين الدستوريتين على العديد من المبادئ الهامة التي تكفل حرية المعتقد بما يكفل التعدد و التعايش السلمي لأتباع الديانات و الأفكار وبما يحقق أنموذجا يحتذي في الوطن العربي بشكل خاص والعالم اجمع بشكل عام وهذا ما سوف نحاول بحثه لاحقا .

الكلمات المفتاحية : التعددية ، التعايش ، التسامح ، المواطنة .

The constitutional and legal framework for the values of citizenship, coexistence and tolerance in the Bahraini constitution and legislations, an analytical and applied study

Mohammed Mahmoud Al-Ammar Al-Ajarmah

College of Law, Applied Sciences University, Bahrain.

E-mail : Prof. Alammar@gmail.com

Abstract:

Constitutional and Legislation framework for the values of citizenship, coexistence and tolerance in the Bahraini constitution and legislations, an analytical and applied study.

In this research, the researcher highlights the bright aspects of Bahraini legislation that guarantee good citizenship and peaceful coexistence of all spectrums and components of the people in Bahrain. Where citizenship is one of the old and renewed issues that soon impose itself when dealing with any dimension of development in the comprehensive humanitarian concept in particular and the projects of reform and development in general. In this country, citizenship has established legislation for the rights and duties of citizens, and modern constitutions establish fundamental principles in the lives of peoples. These principles are an expression of the desire of peoples to live in peace, security and tranquility Within the borders of its territory or outside, wherever it has departed and departed, to be safe and reassuring, not afraid for its beliefs and religions of different homelands, cultures or religions, we find that most of the constitutions of modern countries of the world guarantee freedom of religion, belief and doctrine , And local legislation urges the provision of a minimum of favorable conditions for everyone to practice their religion and beliefs in complete freedom and to ensure that

others do not interfere with it does not, and even criminalizes it، and makes any behavior that violates the freedom of religion, belief and doctrine, or any thought that a person believes in a criminal act, punishable by law, especially if that religion or belief does not prejudice the security of the stat
Among these legislations are the Bahraini constitution issued in ١٩٧٣ and amended in ٢٠٠٢, and the Bahraini National Action Charter issued in ٢٠٠٢, which included these two constitutional documents on many important principles that guarantee freedom of belief in a manner that guarantees pluralism and peaceful coexistence for followers of religions and ideas in a way that achieves a role model in the Arab world in a way Private and the world in general, and this is what we will try to discuss later.

Key words :pluralism, coexistence, tolerance, citizenship.

الفهـــــــــرس:-

سوف يتم تقسيم البحث في مقدمة و ثلاثة مطالب:.

المطلب الأول : نظرة في نظرية التعدد والتسامح والتعايش الديني وتطورها

المطلب الثاني : المواطنة والتعددية الدينية والتسامح والتعايش في الإسلام

المطلب الثالث :- المواطنة والتعدد و التسامح والتعايش في الدستور والتشريعات في مملكة البحريين

الخاتمة

النتائج والتوصيات

المقدمة

تهتم التشريعات الوطنية في كل دولة ومنها التشريعات الدستورية بترسيخ مبدأ المواطنة ، حيث تعد المواطنة من القضايا القديمة المتجددة التي ما تلبث أن تفرض نفسها عند معالجة أي بعد من أبعاد التنمية بالمفهوم الإنساني الشامل بصفة خاصة ومشاريع الإصلاح والتطوير بصفة عامة. وقد وضعت لهذه المواطنة في جميع الدول تشريعات لحقوق المواطن وواجباته وفي القرن الحادي والعشرين شهد مفهوم المواطنة تطورا مال به منحى العالمية وتحددت مواصفات المواطنة الدولية على نحو يذهب إلى الاعتراف بوجود ثقافات مختلفة. واحترام حق الغير وحريته. و الاعتراف بوجود ديانات مختلفة. و فهم وتفعيل آيديولوجيات سياسية مختلفة. و فهم اقتصاديات العالم. و الاهتمام بالشؤون الدولية. و المشاركة في تشجيع السلام العالمي. والمشاركة في ادارة الصراعات بطريقة من غير عنف. وهذه المواصفات لمواطن القرن الواحد والعشرين يمكن فهمها بشكل أفضل في صورة كفاءات تنميها مؤسسات المجتمع لتزيد فاعلية الارتباط بين الأفراد على المستوى الشخصي والاجتماعي والمحلي والقومي والدولي، ويكون ذلك بتنمية مهارات وقدرات معينة للتفكير تحسم وتنظم في الوقت نفسه الاختلافات الثقافية، ومواجهة المشكلات والتحديات كأعضاء في مجتمع عالمي تعنتي تشريعات الدول في العصر الحديث بالتعددية الدينية و دورها في لعب دور فعالً في بناء دولة ديمقراطية ذات أسس دستورية وقانونية تكفل للأفراد حقوقهم وحرياتهم ،بما في ذلك حق المعتقد ،وحرية الضمير، ومما يؤدي إلى نزع فتيل الحروب والصراعات الدامية التي أودت بحياة الملايين من البشر بسب الاختلاف في الدين أو المعتقد كما حدث في دولة منيمار(بورما) مؤخرا من تصفية عرقية للمسلمين هناك وتهجيرهم ، من خلال وجود تفسير عصري للأديان ومملكة البحرين من الدول التي آمنت بالتعددية الدينية والتسامح الديني والأخلاقي وشجعت بشكل فعال على التعايش بين اتباع مختلف الأديان ، فشهدت مملكة البحرين، منذ الاستفتاء على ميثاق العمل الوطني وموافقة الشعب عليه بما يشبه الإجماع ما يعبر عن توافق الجميع على محتواه حكومةً وشعباً، وإذ توجد رغبة في تحقيق مستقبل مستقر ومزدهر للبلاد، وجسد ذلك التعديل الجذري الذي اجري للدستور البحريني الصادر عام ١٩٧٣ والمعدل عام ٢٠٠٢ ، فقد حدثت نهضة سياسية وقانونية كبيرة نتيجة لتفعيل الأسس والمبادئ التي وردت في الميثاق وقد صدر الدستور المعدل سنة ٢٠٠٢ وكذلك العديد من القوانين التي أصدرها جلالة الملك إما لتعيد تنظيم موضوعات قائمة بما يتفق والدستور والفكر

السياسي الجديد والتطورات العالمية المعاصرة ومتطلباتها، فقد صدرت العديد من التشريعات الناظمة للحياة السياسية و الاجتماعية المبنية على الألفة و المحبة واحترام وقبول الأخر بين اتباع مختلف الأديان السماوية والمبادئ الدينية من خلال النص على العديد من القوانين و المراسيم التي تنظم العلاقات بين الأفراد في إطار الحقوق والحريات ففي مجال الشخصية والمساواة بما يحقق مفهوم المواطنة الصالحة .

ومن منطلق الحرص على تأكيد الحريات الشخصية، والمساواة بين المواطنين والعدالة وتكافؤ الفرص، فقد صدرت التشريعات الآتية:

- المرسوم بقانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٩٩ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٨ بالانضمام إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو الإنسانية أو المهينة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ ديسمبر ١٩٨٤.القانون رقم (٧) لسنة ٢٠٠٦ بالتصديق على الميثاق العربي لحقوق الإنسان. القانون رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٦ بالموافقة على انضمام مملكة البحرين إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٧ بالموافقة على انضمام حكومة مملكة البحرين إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص. وفي مجال حرية العقيدة والتعبير والنشر: فإن حرية العقيدة مكفولة، ولكل مواطن حق التعبير عن رأيه بأي طريقة .

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى:.

١- إظهار دور التشريعات الدستورية والعادية في تنمية و تعميق التعايش السلمي بين الأديان والثقافات في المجتمع المسلم، وبيان عقيدة الإسلام في ذلك.
٢- إبراز دور التشريعات بوجه عام والتشريعات الدستورية بشكل خاص في تجسيد فكرة التعددية والتسامح وجعلها مسارا ملزما لكافة الأفراد على اختلاف أديانهم ومعتقداتهم
٣- حض المشرع البحريني على الاستفادة من تجارب الشعوب الأخرى في هذا المضمار و تطوير التشريعات بما يتفق مع التقدم العالمي الملحوظ في هذا الإطار .

٤- إظهار فكرة المواطنة ما هي إلا حاضنة مناسبة لقيم التعددية والتعايش السلم ، ونتيجة طبيعية لاحترام حقوق أفراد وحرياتهم ، على اختلاف ألوان أطيافهم الدينية و الثقافية و الاجتماعية .

منهج البحث:

اعتمدت في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي ويعني: المنهج الوصفي " الحصول على معلومات تتعلق بالحالة الراهنة للظاهرة موضوع الدراسة لتحديد طبيعة تلك الظاهرة والتعرف على العلاقات المتداخلة في حدوث تلك الظاهرة ووصفها وتصويرها وتحليل المتغيرات المؤثرة في نشوئها ونموها ".وجاء البحث في ثلاثة مطالب وخاتمة و نتائج وتوصيات

سوف يتم تقسيم البحث في مقدمة و ثلاثة مطالب

المطلب الأول : نظرة في نظرية التعدد والتسامح والتعايش الديني وتطورها

المطلب الثاني : المواطنة والتعددية الدينية والتسامح والتعايش في الإسلام

المطلب الثالث :- المواطنة والتعدد و التسامح والتعايش في الدستور والتشريعات في مملكة البحرين

الخاتمة

النتائج والتوصيات

مشكلة البحث :

قد يرى البعض أن المواطنة و التعددية و التسامح والتعايش الديني مجرد أفكار فلسفية ينادي بها دعاة العولمة من الناحية السياسية وتتبناها الدول كفكر سياسي ولكن بالحقيقة والواقع أن التعددية والتسامح والتعايش الديني أصبحت من الأسس القانونية والدستورية التي تبنى عليها الدولة مستقبلها لضمان أوسع غطار من التعيش السلمي بين شعوبها خصوصا إذا كان متعدد الأديان والمعتقدات بما يحقق مفهوم المواطنة الحقة ، التي تستند إلى خلق بيئة مناسبة ليعيش الجميع فيها بأمن وسلام وهذا لا يكون إلا من خلال القاعدة القانونية الآمرة الملزمة للأفراد والتي تنظم سلوكهم بما يكفل التعيش بينهم لذلك قد يعتري

بعض التشريعات في بعض الدول النقص بهذا الإطار ولتسليط الضوء على دور التشريعات القانونية في كفالة التعدد والتسامح والديني .

أسئلة البحث :

١- هل التعدد والتسامح الديني ضرورة أم ترف اجتماعي تحقق معنى المواطنة الحقة
٢- وهل تكفل التشريعات وتؤكد على التعددية والتسامح الديني والمواطنة كحاضنة لها وتحقق نتائج إيجابية لكفالة الدستور والتشريعات البحرينية لهذه الحالة
٣- وهل كان الدستور والتشريعات في مملكة البحريني بمستوى مرضي في هذا الإطار
٤- هل هناك توافق وتكامل بين المواطنة و التعايش السلمي في الدولة .

المطلب الأول

نظرة في نظرية التعدد والتسامح والتعايش الديني وتطورها

أولا – المعنى اللغوي لكلمة التعدد تعدد أي صار ذا عدد ، وتعدد بمعنى زاد في العدد وتعدد تعدداً فهو متعدد [١]وهو الكثرة([٢])، فالعدد هو الكمية المتألقة من الوحدات، فيختص بالمتعدد في ذاته، وعلى هذا فالواحد ليس بعد، لأنه غير متعدد، إذ العدد الكثر، والتعدية: اسم مؤنث منسوب إلى تعدد. مصدر صناعي من تعدد مثل: "التعددية الثقافية([٣]) فالتعددية نقيض الأحادية. والياء التي تختم بها هذه الكلمة هي ياء النسبة. وفي قاموس المورد تعني كامة التعددية Pluralaism[٤] المذهب الذي يميل إلى التعدد والكثرة)، وكلمة التعددية برزت كاتجاه فلسفي في التفكير الإنساني له تجلياته وامتداداته في مختلف نواحي الحياة، فليست هي أطروحة ذات طابع نظري تجريدي بل أضحت نمطا في الفكر والممارسة - كأكثر مسائل الفلسفة الحديثة .

ثانياً :– تعريف التعددية : [٥]حكم يتم من خلال عملية أخذ ورد بين فئات متنافسة من مختلف القطاعات أو من الحكومة ذاتها . ويرى مناصرو التعددية بأنها أحسن نظام ديموقراطي في مجتمع معقد إذ أن مساهمة كل فرد من أفراده في اتخاذ القرار أمر غير عملي . ففي المجتمع المتعدد يحافظ على حقوق الفرد بنوع من الموانع والموازين خارج الدستور فلا تستحوذ أي فئة على السلطة بل يكون هناك تبادل عليها . ومن خلال انتماء وانخراط ونشاط الفرد في إحدى هذه الفئات يمكنه أن يؤثر على اتخاذ القرار . ويرى البعض أن الولايات المتحدة مثال على هذه المجتمعات التعددية بينما يرى البعض الآخر أن المجتمع المتعدد ضرب من ضروب الخيال وما المجتمع الأمريكي سوى مجتمع

---

[١]- معجم لسان العر ، لابن منظور منشور على الرابط https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D٨%AA%D٨%B٩%D٨%AF%D٨%AF/?c=%D٩%٨٥%D٨%B٥%D٨%B٧%D٩%٨٤%D٨%AD%D٨%A٧%D٨%AA+%D٩%٨١%D٩%٨٢%D٩%٨٧%D٩%٨A%D٨%A٩

[٢]- احمد بن محمد بن علي الفيومي المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، المكتبة العلمية بيروت نج٢ ن ص ٣٩٠

[٣]-محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني المتوفى سنة ١٢٠٥ ن تاج العروس من جواهر القاموس ، دار الهداية د-ت ص ٣٥٣

[٤]- روحي البعلبكي ، المورد – عربي – انجليزي ، دار العلم للملايين ، ١٩٩٩ن ص٣٣٦

[٥]- الدكتور محروس محمد محروس بسيوني ، التعددية الدينية رؤية نقدية ، بحث منشور في مجلة ظيبة للاداب والعلوم الانسانية ، السنة السادسة ، العدد (١٢) لسنة ١٤٣٨ه ص ٤١٩ و مابعدها على الرابط https://www.taibahu.edu.sa/Pages/AR

نخبوي.[1] تعتبر التعددية[2] و التسامح مكونات أساسية لبناء مجتمعات أكثر تحصيناً و قوة واستقرار نطرا لما توفره وتشيعه من مفاهيم أصبحت مطلوبة بدرجة أساسية في إشادة المجتمعات المتوافقة ، وسنعر لبعضا من التعريفات التعددية ؛ لإزالة هذا اللبس، وللوقوف على تعريف جامع لها ، "فأما كلمة (التعددية)، فلها معنيان رئيسان لهما صلة بمفهوم المصطلح أحدهما فلسفي، والآخر سياسى اجتماعى، ومدارهما على: التعدد النوع فالمبادئ والمعتقدات، والتعايش بين هذه المتعددات مع بقاء خصائصها، وأما كلمة التعددية الدينية)، فهي في بلد منشأ المصطلح محل جدل كبير في مدلولها في مجالات تداولها، في أحكام الدين، وعلم اللاهوت، وعلم الإنسان، وعلم الاجتماع، ومقارنة الأديان؛ وهو اختلاف كبير جدا جعل بعض الباحثين يرى استحالة أو شبه استحالة الوصول إلى تعريف يتفق عليه الجميع. وهناك اتجاه قوي في مجال الدراسات الإنسانية والاجتماعية ومقارنة الأديان وفلسفة التدين - يدخل في معنى الدين جميع ما يدين الإنسان به، سواء تضمن ذلك اعتقادا بوجود إله وعبادته أو لم يكن كذلك[3] هي: "أنه مصطلح يتضمن خاصية رئيسة هي " الحرص على تطبيق حق المواطنة في صورتها الكبرى؛ لأن هذا الخاصية تنطوي على أمرين: الاعتراف بتعدد المعتقدات داخل وطن ما، والتعايش السلمي بين أصحاب هذه المعتقدات مع احتفاظ كل بخصائصه العقدية، وعلى هذا فإن مصطلح التعددية السائد المتداول اليوم، يقصد به تلك التصورات والمناهج الغربية المعاصرة لتفسير وتنظيم مشكلة التنوع والتباين في المجتمعات البشرية"([4])، فهذا التعريف يركز على الهدف من النظرية كما سيتبين لاحقا. وهناك تعريف للتعددية الدينية يقول " ضرورة الاعتراف المعرفي وليس فقط الاجتماعي والأخلاقي بكافة الأديان والمذاهب، وإعطاء المعذورية للمؤمنين بها،وبالتالي عدلت من مفهوم النجاة الذي كان يعني في الماضي حصر الخلاص في طائفة دينية واحدة بحيث صار أكثر شمولا واتساعا ليشمل أكثرية أبناء الديانات والمذاهب، كما عدلت من مفهوم التعايش من مجرد

---

[1]- مصطلحات سياسية ،المعجم المختصر :عربي عامة-https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D٨%AA%D٨%B٩%D٨%AF%D٨%AF/?c=%D٩%٨٥%D٨%B٥%D٨%B٧%D٩%٨٤%D٨%AD%D٨%A٧%D٨%AA+%D٩%٨١%D٩%٨٢%D٩%٨٧%D٩%٨A%D٨%A٩

[2]-حيدر حب الله ، التعددية الدينية ، دار الغدير ، بيروت ٢٠٠١ ،ص٢٠

[3]- ا)انظر مقال: التعددية الديني رؤية تأصيلية، أحمد مخيمر، موقع رسالة الإسلام،

http://fiqh.islammessage.com/NewsDetails.aspx?id

٥/٥/٢٠١٥

[4]- انظر مقال: رؤية إسلامية القضية التعددية، بسطامي محمد سعيد، بتاريخ ٢٩ يونيو ٢٠١٦

http://www.sudansite.net/index.php?option=com_content&view=article&

كونه ضرورة مرحلية إلى حاجة إنسانية ثابتة". ([1]) فهذا التعريف يركز على الاعتراف بالآخر وإثبات العذر له، وأنه سيلحقه الخلاص مهما اختلفت ديانته ومن الباحثين من ينحو بالتعريف إلى أساس من الأسس التي بنيت عليه النظرية في بعض مراحلها وهو الشك فيوضح "أن النقطة المركزية التي تتمحور حولها التعددية هي سلب اليقين الديني والخوض في شكاكية مطلقة في ساحة الدين.ولهذا اعتبر أن العودة التاريخية للتعددية تصلنا بهذا التصور الذي ظهر أثناء عصر النهضة في أوروبا" [2]ومن صور التعددية الدينية، ما يذهب إليه الباحث الألماني (شلايرماخر) من علماء الكلام في الغرب: فهو يذهب إلى إن الدين لب وقشور. أما اللب فهو الانسلاخ عن الذات والعروج إلى الله. وأما القشور فهو سائر ما في الدين من التعليمات، والأحكام والطقوس. وكل الأديان على هذه الطريقة. ومن شأن القشور أن تحافظ على اللب. وعلى ذلك فيجب أن نحافظ على جوهر الدين وأما التعليمات والأحكام والطقوس والتصورات الأخرى في الأديان فلا يجب أن نأخذ بها بصورة قطعية مطلقة. والأديان كلها تشترك في هذا الجوهر الذي شرحناه آنفا.والإسلام والمسيحية واليهودية والبوذية والزرادشتيه والصائبة والهندوس كلها سواء في هذه الحقيقة التي هي جوهر الأديان ولبها. وتختلف هذه الأديان في سائر النقاط والتعليمات، وليس لدين من هذه الأديان أن يدعي أنه يحتكر الحقيقة كلها لنفسه دون سائر الأديان. فإذن الأديان الإلهية تتفق كلها في التوحيد والعودة إلى الله،وتختلف في الأحكام والتعليمات الأخرى. وهذه الأحكام والتعليمات في هذه الأديان لا تعبر عن كل الحقيقة، وإنما لكل دين، وكل فئة دينية حظ من الحقيقة، وفي كل دين من الأديان الإلهية، وفي كل مذهب من مذاهب هذه الأديان يجد الإنسان طريقا إلى الله قد تختلف عن الطريق الآخر، ولكنها تلتقي جميعا في النهاية، في آخر نقطة عند الله. هكذا يقول شلايرماخر لتوجيه التعددية في المسيحية. وهكذا وضع أسس (الشك في الدين) تحت عنوان الانفتاح والتعددية في الدين. أخذ (جان هيك (اللمسات الأولى لنظرية (التعددية الدينية) أو (البلورياليه). وانتهى إلى أن الأديان والمذاهب جميعا تحتفظ بجوهر الدين. والتعليمات الدينية، على اختلافها، تخدم وتحقق وتفعل هذا الجوهر في حياة الإنسان .

ثالثاً : مفهوم المواطنة

تعرف المواطنة على أنّها: الصفة التي تُمنح للمواطن والتي تتحدد بموجبها عدة أمور منها؛ الحقوق، والواجبات. ومن هنا فإن للمواطنة خصوصيّة ليست لأي صفة أخرى، فهي تتضمن انتماء المواطن لوطنه النابع من حبه له، وخدمته له في كافة الأوقات والأحيان، واحترام المواطنين الآخرين الذين يعيشون معه على الأرض ذاتها، والذين يتقاسم وإياهم الغذاء، والشراب، والماضي، والحاضر، والمستقبل. ([3]) وتعتبر المواطنة

---

[1]- لتعددية الدينية، حيدر حب الله ، مرجع سابق ص: ٣٤.

٩- د. وجيه قانصو التعددية الدينية في فلسفة جون هيك ، المتكزات المعرفية و اللاهوت ،ن ص ٥٠

[3]- د . السيد محمد السيد عمر و د. محمد سعد ابوعامود ، النظام السياسي البحريني ، من سلسلة منشورات جامعة العلوم التطبيقية ، ط١ ٢٠١٢ ، ص ١٣٠ وما بعدها

علاقة محددة ضمن القانون المعمول به في الدولة، حيث تربط هذه العلاقة بين الدولة بكافة أركانها، وبين الإنسان الذي مُنح صفة مواطن. وقد فرّقت بعض الجهات بين مفهومي الجنسيّة والمواطنة، حيث إنّ الجنسية تعطي للمواطن حقوقاً إضافيّة؛ كحق حمايته وهو في الخارج من أي اعتداء، في حين لم تفرّق جهات أخرى بين هذين المفهومين المواطن من خلال العديد من العوامل والتي على رأسها الولادة على أرض الوطن، يلي ذلك جنسية الوالدين؛ وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ بعض الدول تمنح الجنسية لشخص ما إذا كان أي من والديه حاملاً لهذه الجنسية، في[1] ومن العوامل الهامة أيضاً عامل الزواج، فبعض الأشخاص يتزوّجون ممن يحمل جنسيّة معينة بغرض الحصول على الجنسية فقط. وأخيراً تمنح بعض الدول الجنسية بناء على ما يُعرف بالتجنيس، وفي هذه الحالة فإنه يتوجّب على الشخص الراغب في الحصول على جنسيّة الدولة المانحة أن يدخل البلاد بشكل قانونيّ، وأن يقيم فيها، وأن ينفّذ كافة التعليمات الصادرة عن المؤسسات المعنيّة في هذه الدولة والتي تمنح بموجبها الجنسية للراغبين، وقد تتضمّن هذه التعليمات النجاح في بعض الاختبارات التي ترى الدولة أنّها ضرورية وهامة للعيش فيها، هذا وقد تمنح الدول الجنسيّة لمن يطلب اللجوء إليها سياسياً. المواطنة في الوعي العام قد يبدو مصطلح المواطنة هجيناً، أو مستغرباً لدى البعض، والسبب في ذلك يعود إلى عدم وعي الناس بأبعاد هذا المصطلح، وهنا تكمن مسؤوليّة مؤسسات المجتمع المدنيّ، والتي يجب أن تعنى بهذا الأمر، وأن تجعل مفهوم المواطنة واضحاً لدى الجميع، فكل المواطنين الذين يعيشون على أرض الدولة هم شركاء في المغنم والمغرم، ولا مجال إلا للعمل المشترك من أجل البناء والعطاء.[2] كما ويجب على الناس في شتى أصقاع المعمورة أن يعوا تماماً أنّ المواطنة تتعدى حاجز الدولة الضيق إلى العالميّة، فالإنسان مرتبط بطبيعته بعدة انتماءات، والأرض هي الموطن الأول والأخير لأبنائها، لذا فإنّ وعي مفهوم المواطنة العالمية له أكبر الأثر في عيش سكان الأرض عيشة كريمة، خالية من المنغصات. ويفرق الفقهاء بين المواطنة و السكان ، مواطنوا الدولة هم من يدينون بالولاء و الانتماء و حب العيش المشترك في الدولة ويتماعون بحقوق وتفرض عليهم واجبات ، أما سكان الدولة فهم القاطنون على إقليم الدولة دون أن يحملون جنسيتها وبالتالي هم لا يدينون بالولاء والانتماء للدولة و بالتالي لا تفرض عليهم واجبات كالدفاع عن الوطن ولكنهم يتماعون بحقوق باستثناء الحقوق السياسية كحقي الانتخاب والترشيح .[3]

١- التطور التاريخي للمواطنة : لقد اقترن مبدأ المواطنة بحركة نضال التاريخ الإنساني من أجل العدل والمساواة والإنصاف، وكان ذلك قبل أن يستقر مصطلح المواطنة وما يقاربه من مصطلحات في الأدبيات السياسية والتربوية، وتصاعد النضال وأخذ شكل الحركات الاجتماعية منذ قيام الحكومات الزراعية في وادي

---

[1]- د. السيد عمر ، مرجع سابق

[2]- https://mawdoo٣.com/%D٩%٨٥%D٩%٨١%D٩%٨٧%D٩%٨٨%D٩

[3]- الدكتور محمد المشهداني ، القانون الدستوري والنظم السياسية ، الدولة والحكومة ، ط٢ ٢٠٠٦، منشورات جامعة البحرين ، ص١٣،١٢،١١

الرافدين مرورًا بحضارة سومر وآشور وبابل وحضارات الصين والهند وفارس وحضارات الفينيقيين والكنعانيين. وأسهمت تلك الحضارات وما انبثق عنها من آيديولوجيات سياسية في وضع أسس للحرية والمساواة تجاوزت إرادة الحكم فاتحة بذلك آفاقا رحبة لسعي الإنسان لتأكيد فطرته وإثبات ذاته وحق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات، الأمر الذي فتح المجال للفكر السياسي الإغريقي ومن بعده الروماني ليضع كل منها أسس مفهومه للمواطنة والحكم الجمهوري (الذي كان يعني -حتى قيام الثورة الأمريكية في أواخر القرن الثامن عشر- الحكم المقيد، والذي يأتي في مقابله الحكم المطلق وليس الحكم الجمهوري كما نفهمه اليوم .

وقد أكّد كل من الفكر السياسي الإغريقي والروماني في بعض مراحلهما ضرورة المنافسة من اجل تقليد المناصب العليا وأهمية إرساء أسس مناقشة السياسة العامة باعتبار ذلك شيئا مطلوبا في حد ذاته. لقد أفرزت تلك التجارب التاريخية معاني مختلفة للمواطنة فكرا وممارسة وتفاوتت قربا وبعدا من المفهوم المعاصر للمواطنة، وحتى في التاريخ المعاصر تنوعت إفرازات مفهوم المواطنة بحسب التيارات الفكرية والسياسية والاجتماعية التي يمكن قراءتها وفهمها ونقدها بمعزل عن الظروف المحيطة بها أو بعيدا عن الزمان والمكان، بل أبعادهما الاقتصادية والسياسة والاجتماعية والآيديولوجية والتربوية، ومن ثم لا يمكن التأصيل السليم لمفهوم المواطنة باعتباره نتاجا لفكر واحد مبسط وإنما باعتبار أنه نشأ ونما في ظل محاضن فكرية متعددة تنوعت نظرياتها وعقائدها بل وظروف تشكلها على المستوى المحلي والقومي والدولي.
ولأن قضية المواطنة محور رئيس في النظرية والممارسة الديمقراطية الحديثة، فإنّ تحديد أبعادها وكيفية ممارستها ينبع من الطريقة التي يمنح بها هذا النظام أو ذاك حقوق المواطنة للجميع ومدى وعي المواطنين وحرصهم على أداء هذه الحقوق والواجبات[1]. وفي القرن الحادي والعشرين شهد مفهوم المواطنة تطورا مال به منحى العالمية وتحددت مواصفات المواطنة الدولية على النحو التالي: ١- الاعتراف بوجود ثقافات مختلفة.
٢- احترام حق الغير وحريته.
٣- الاعتراف بوجود ديانات مختلفة.
٤- فهم وتفعيل آيديولوجيات سياسية مختلفة.
٥- فهم اقتصاديات العالم.
٦- الاهتمام بالشؤون الدولية.
٧- المشاركة في تشجيع السلام العالمي.
٨- المشاركة في ادارة الصراعات بطريقة اللاعنف .

---

[1]- الدكتور محمد كامل ليلة ، النظم السياسية (الدولة والحكومة) ، دار النهظة العربية بيروت ١٩٦٩ ٢١

وهذه المواصفات لمواطن القرن الواحد والعشرين يمكن فهمها بشكل أفضل في صورة كفاءات تنميها مؤسسات المجتمع لتزيد فاعلية الارتباط بين الأفراد على المستوى الشخصي والاجتماعي والمحلي والقومي والدولي، ويكون ذلك بتنمية مهارات وقدرات معينة للتفكير تحسم وتنظم في الوقت نفسه الاختلافات الثقافية، ومواجهة المشكلات والتحديات كأعضاء في مجتمع عالمي[1].. وإذا سلمنا بأن المواطنة مفهوم يتسع ويتغلغل في آن واحد وفي كل ممارسات الأفراد وبنية تفكيرهم المنتجة لمعيار العلاقة بين الفرد والمجتمع، وما يحيط به من أطار قانوني يؤطر آليات مشاركة المواطن في الشأن العام والحفاظ على المصلحة الوطنية العامة وتعزيز تماسكها (إذا أسلمنا بذلك) فإنّ آليات تنمية وتعزيز مبدأ المواطنة وتماسك الوحدة الوطنية بمختلف أبعادها وتعدد مستويات ممارستها تصبح قضية مجتمع بأكمله تتداخل فيها المسؤوليات وتتشابك لتصبح مهمة وطنية يحكمها الانسجام وينظمها سياق التناغم. وهنالك مجموعة من الرؤى التي تم ترجمتها على أرض الواقع في مملكة البحرين ضمن مشاريع الإصلاح، ومن هذه الرؤى:

أ) تأسيس العلاقة بين مكونات المجتمع والدولة على أسس وطنية تتجاوز كل الأطر والعناوبين الضيقة، بحيث تكون الجامع العام لكل المكونات والتعبيرات والأطياف هي المواطنة وتماسك الوحدة الوطنية المنبثقة من النص الشرعي المراعي لأسس تكوين الدولة الصالحة لكل زمان ومكان والتي لا تعني فقط جملة الحقوق والمكاسب الوطنية المتوخاة، وإنما تعني أيضا جملة من الواجبات والمسؤوليات العامة الملقاة على عاتق كل مواطن.

ب) تطوير قواعد الوحدة والاجتماع الوطني وتعميق الالتزام بالجوامع والمشتركات الوطنية ومقتضياتها من خلال الممارسات المنضبطة بضوابط العدل والحرية القائمة على المفاهيم الدستورية المنصوص عليها في الدستور البحريني، فلا مواطنة من دون ضابط ينظم المسؤوليات ويحدد الحقوق والواجبات ويردع كل محاولات التجاوز والاستهتار. التركيز على إبراز مبدأ المواطنة والانتماء لفضائنا الاجتماعي وذلك بتوسيع رقعة ومساحة المشاركة في الشأن العام شريطة توافر استعدادات حقيقية عند جميع الشرائح والفئات لتحمل مسؤولياتها ودورها في الحياة العامة.إعطاء دفعات متتالية من الاهتمام بنظام العلاقات والتواصل بين مكونات المجتمع والاستمرار في إزالة مكونات الشعور بالإقصاء أو التهميش أو تدني المشاركة الفعالة، وتأكيد مختلف الشروط والروافد التي تفضي إلى إرساء مبدأ المواطنة بكل مستوياته[2]

---

[1]- شبل بدران، "التربية المدنية (التعليم والمواطنة وحقوق الإنسان)"، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٩.
[2]- علي ليلة، "المجتمع المدني (قضايا المواطنة وحقوق الإنسان)"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٧

٢- المشروع الإصلاحي في مملكة البحرين و دوره في تعزيز قيم المواطنة [١]

ولقد حمل المشروع الإصلاحي لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة رؤى إصلاحية ساهمت في بناء أسس المواطنة الصالحة وأسهمت بشكل كبير في إرساء قيم الديمقراطية والعدالة، الأمر الذي عزز الانتماء الوطني وزاد من تلاحم الشعب والتفافه نحو وطنه وقيادته. حيث يمضي المشروع الإصلاحي لجلالة بكل ثبات محققا أهدافه التي وضعت من اجلها ومحققا إنجازات مستمرة لا تتوقف، فهو مشروع وطني شامل، تلتف حوله القوى والتيارات السياسية كافة، الدولة والمجتمع، والنخب السياسية، وجماهير شعب البحرين، ويقدم الديمقراطية كنمط للحياة، وللممارسة، وأيضا كمؤسسات وأدوار وتفاعلات في الحياة السياسية من خلال تعزيز المشاركة وتأكيد دور المؤسسات، وخصوصا السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية. كما أن هذا المشروع حفظ للدولة أسسا من سيادة القانون وفصل السلطات والعقلانية بما يحقق أهداف النمو والنهضة، وفي الوقت ذاته يرسخ عوامل الاستقرار والتعايش ونبذ العنف والإرهاب. وتتعدد مجالات المشروع الإصلاحي وفقا لأربع مجالات وهي المجال السياسي والمجال الاقتصادي ومجال الأمن الوطني ومجال العلاقات الخارجية. ففي المجال السياسي يرسم المشروع علاقة قيادة مملكة البحرين الحكيمة بالشعب البحريني الأصيل فهي علاقة تقوم على أساس التلاحم والترابط والتعاون والتكاتف ووفقا لمبادئ سيادة القانون والتمتع بالحقوق السياسية لكل أفراد الشعب. وأما في المجال الاقتصادي فيؤسس المشروع للمعادلة الاقتصادية في مملكة البحرين لتحقيق مستويات كريمة للشعب ولتفادي أي تقلبات اقتصادية ولاستكمال التطور والنمو في المجال الاقتصادي الذي يشهده البحرين لتعزيز المكانة الاقتصادية المرموقة للمملكة عالميا. وأما في مجال الأمن الوطني يتناول المشروع أهمية وأولويات الأمن الوطني باعتباره الحصن الحصين لحماية البلاد وصيانة إنجازاتها ومكتسباتها وضمان الاستقرار والأمن البحريني والخليجي والوطن العربي بشكل عام. كما يتناول المشروع في مجال الأمن الوطني تعزيز منظومة الدفاع ويتم ذلك من خلال توفير كل ما يتطلبه الأمن العام من معدات ومقومات وأحدث منظومات الأمن والدفاع مما يجعل مملكة البحرين قادرة على أداء واجبها الدفاعي على أكمل وجه. وفي مجال العلاقات الخارجية يؤسس المشروع الإصلاحي للملامح التي تميز علاقة مملكة البحرين بدول الخليج العربي وبالعالم بشكل عام. ويرسم مسارات ودوائر العلاقات الخارجية للمملكة وفقا لموقعها الجغرافي وحضارتها وثقافتها[٢].

المواطنة وحقوق الوطن ، وفي حقيقة الأمر فإن حب الوطن ليس مجرد أعلام ترفع -وإن كانت جزءًا من الأفراح- وإنما حب الوطن مستوطن في القلوب يعبر عنه بالفعل والانتماء أمر عملي نعايشه وليس فقط شعارات وهتافات، إن من ينتسبون إلى

---

[١]- الدكتور محمد بن فارس الحسين ، مقال منشور على http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/١٠٠٤٥٨

[٢]- مقال منشور Dr.Mohamedfaris@yahoo.com

وطنهم ويلتزمون بالحقوق والواجبات التي يعطيهم إياها الدستور هم مواطنون عاديون غير أن للمواطنة أشكالا عدة منها تضحية المواطنة وإبداعية المواطنة. والمطلوب منا هنا إبداعية المواطنة التي تعطي أكثر مما تأخذ. وعندما نتسلح بإبداعية المواطنة عندها تدور عجلة التقدم وتنزاح كل أسباب التخلف والتأخر، وعندها يكون لكل فرد منا دور في تعزيز وتماسك الوحدة الوطنية (الانتماء والولاء) للوطن . أكاديمي متخصص في العلوم الشرعية وتنمية الموارد البشرية.[1]

ثالثا : مفهوم التسامح

التسامح ثمرةٌ للتعايش ونتيجةٌ عنه، فلا يمكن أن يكون التسامح إلا بعد عيش مشترك لجماعة من الناس، تحمل أفكاراً وتصورات متباينة، وتمارس عادات متنوعة، وتنتمي إلى ديانات مختلفة، وهو قيمة راقية لا تصدر إلا عن نفوس كريمة. وللتسامح الديني آثارٌ على الفرد والمجتمع، كما أنه يسهم في البناء الحضاري، الذي يعني انطلاق نمط من أنماط السلوك الإنساني، يعترف بالآخر، فيؤثر فيه ويتأثر به، وهو ما يعني حضارةً قويةً وممتدةً، لن تعصفَ بها التقلباتُ المختلفة كما قيل. والتعايش السلمي يدعو الناس إلى التعددية الدينية والتسامح والتآخي، فإذا حققوا ذلك استطاعت مجتمعاتنا العربية والإسلامية، وكذلك دول العالم أجمع، رسم ملامح الحضارة الإنسانية المبنية على الحقوق والواجبات. وهذا ما تؤكده التشريعات الدستورية في مختلف الدول ومنها الدستور البحريني الصادر عام ١٩٧٣ و المعدل عم ٢٠٠٢ ، ٢٠١٢الذي تبنى التعدد والتسامح كفكر وكمنهج لرسم إطار للتعايش الديني في مملكة البحريني وللتعايش خصائص تتمثل في: القول بحرية التدين والتركيز على القواسم المشتركة، ومنع كل ألوان الاعتداء على الآخرين ومنع الكراهة الدينية والدعوة إلى الإخاء الإنساني، والمطالبة بالحرية الدينية للأقليات غير المسلمة في البلاد الإسلامية، والعكس بالعكس، والتعامل معهم على أساس الوحدة الوطنية، والإقرار بالأديان السماوية جميعًا، والاجتماع على تقوية الصلة بالله في النفوس، وخاصة بعد طغيان المادية وتفشي قيمها المسيطرة على الشباب في العالم، بجانب البعد عن العنف والإرهاب والتطرف الديني والتكفير، وأيضا البعد عن التدخل في خصوصيات الآخر الدينية وهذه المبادئ و المثل أكدت عليها التشريعات القانونية في مملكة البحرين يمثلها الدستور [2]

تشهد مملكة البحرين إعلان الوثيقة العالمية التي تلتزم بتعزيز الحرية الدينية للجميع، بجانب تدشين مركز الملك حمد الدولي للتعايش السلمي، بعد أن تم إطلاق مشروع كرسي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة في جامعة لا سبينزا روما لتدريس الحوار والسلام

---

[1]- الدكتور محمد بن فارس الحسين Dr.Mohamedfaris@yahoo.com

[2]-للمزيد انظر الدستور البحريني الصادرعام ١٩٧٣ والنعدل عام ٢٠٠٢ وميثاق العمل الوطني البحريني النشوران على موقع المجلس الوطني البحريني

والتفاهم بين الأديان، ونثق بأن الفترة المقبلة ستشهد المزيد من العمل والتفاهم والشراكة مع العديد من المنظمات والجامعات والمؤسسات العاملة في مجال التعايش السلمي. في العالم الذي يعتبر فيه الحب والاحترام فطرة، وهو عالم لا مكان فيه للكراهية والعنف.. عالم من السلام

المطلب الثاني

المواطنة و التعددية الدينية والتعايش في الإسلام

أولاً : المواطنة في بداية نشأة الدولة الإسلامية خير من تحدث ونظم المواطنة و التعددية في الإسلام هو رسول الله صلى الله عليه وسلم ، عندما هاجر والمهاجرين من مكة إلى يثرب التي اسماها صلى الله عليه وسلم المدينة المنو ذات التعدد الديني والعرقي و أصدر وثيقة المدينة التي تعتبر بمثابة عقد اجتماعي سياسي بين النبي صلى الله عليه وسلم والأنصار والمهاجرين واعتبري بمثابة دستور مكتوب بإملاء من النبي محمد صلى الله عليه وسلم لها ذاتية مستقلة يحكمها قانون واحد ، وتسير حياتها وفق نظام واحد ، و تهدف إلى غايات مشتركة بين جميع أطرافها فانشأ دولة أقامها على قواعد سياسية منظمة تحت قيادته ، وعمل على تدعيم روح الإخاء الإنساني بين سكانها ، و نزع أسباب الفرقة و التناحر التي كانت سائدة في المدينة قبل هجرته إليها ، احدث ذلك التغيير من خلال (الوثيقة) التي كشفت عن مدى الظلم التي كانت تعانيه يثرب قبل ذلك ن حيث نقلت المتساكنين من نظام الأسرة و القبيلة و العشيرة و الطائفة إلى نظام الأمة الواحدة . [1]لتعددية الدينية في الفكر الإسلامي تعنى الاختلاف والتنوع،[2] وليس الإيمان بوجود الاختلاف والتنوع يعني الرضا به، وإنما الاعتراف بوجوده وإمكانية العيش مع المخالف، واعتبار ذلك دلالة على صحة المجتمعات، فالاختلاف موجود في بنية هذا الكون، موجود في خلق الإنسان، وشكله ونوعه، ولونه، ولسانه، وفكره، وميوله، واهتماماته، وأهدافه، وكذلك في كل ما يدور حوله الإنسان من نواميس الكون، مما يجعل الاختلاف والتعدد أمرا مسلما به نظريا واقعيا.والإسلام ذكر كل أنواع التباين والتعددية، فأقر الإسلام بوجود تعدد في المعبودات بين البشر، ولكنه دعا إلى الحق والصواب وأيده بالبرهان، ونقد الباطل وهدمه بالأدلة والبراهين، وليس كما ادعى محمد أركون في معالجته لموضوعة التساهل والتسامح التي تستشرف في دراسته مسألة التعددية - حيث يؤكد على حداثة هذا المفهوم وانقطاعه التام عن الموروث الإسلامي واعتباره وليدا غربابحا ليس فقط لم يؤمن به الإسلاميون، بل لم يكونوا ليتلمسوه في مخيالهم

---

[1] احمد قايد الشعيبي ، وثيقة المدينة المضمون والدلالة ، سلسلة كتاب الامة ، السنة الخممسة والعشرون ١٤٢٦ ه ص٣٦

[2] - د. حسن الشافعي ، التعددية الدينية من وجهة نظر اسلامية ن بحث منشور على الرابط http://www.qatarconferences.org/new-dialogue/ta٣dodyha.pdf

الفكري.([1]) وهذا مخالف لمنطوق النص القرآني والذي يمثل المنطلق الفكري عند علماء المسلمين، فالقرآن الكريم يثبت أن من الناس من عبد الإله الحق، ومنهم من عبد الشمس قال تعالى: { وجدها و قومها يسجدون للشمس من دون الله . ومنهم من عبد الحجر قال تعالى: { وقالوا لا تذرن ، إلهتكم ودا ولا سواعا ولا يغوث ويعوق ونسرا ([2]). لكن مع هذا الاعتراف بهؤلاء يرسم القرآن دينا واحدا هو الذي ينبغي الاعتقاد به والرجوع إليه، قال تعالى: { إن الدين عند الله الإسلام [3] وفي الوقت ذاته جعل حمل الناس على الحق كرها ليس من الإسلام قال تعالى: {لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي فمن يكفر بالطغاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروه الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم [4] ولا يقبل من صاحبه إن آمن مكرها، لأن محل الإيمان هو القلب، والقلب لا سلطان لأحبر عليه إلا صاحبه، ولذلك يجب أن تفرق بين ذكر الإسلام لتعدد الأديان - كواقع مرفوض؛ لأن وجود الشيء لا يعني الرضا به - وبين رضاه بها بعماية وعدم تفريق بين الحق والباطل، فقدوضى الإسلام البشرية بالدخول في الدين الحق بدون إجبار وعدم اتباع السبل. قال تعالى: وان هذا صراطى مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن) سبيله ذالكم وصاكم به، لعلكم تتقون ([5])لقد ذكر الإسلام الملل والنحل، وتحدث عن مبادئها وما تدعو إليه، وما تستند عليها من أفكار، فذكر أهل الكتاب من اليهود والنصارى، قال تعالى عن اليهود والنصارى: وقالت اليهود عزيز ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله ذلك قولهم بأفواههم يضاهون قول الذين قاتلهم الله أنى يؤفكون (١)، وذكر الدهريين فقال تعالى: { وقالوا ماهى) إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا إلا الدهر وما لهم بذلك من علم إن هم إلا يظنون . (٢وذكر عبده الأصنام فقال تعالى: والذين يدعون من دون الله لا يخلقون شيئا وهم يخلقون أموات غير أحياء وما يشعرون أيان يبعثون ، [6]وذكر عبده الكواكب فقال تعالى: ومن ءاياته الليل والنهار والشمس والقمر لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن إن كنتم إياه تعبدون فإن استكبروا فالذين عند ربك يسبحون له بالليل والنهار وهم لا يسئمون .[7] وذكر عبده الهوى فقال تعالى: أرءيت من اتخذ إلهه. هواه أفأنت تكون عليه وكيلا أم تحسب أن أكثرهم يسمعون أو يعقلون إن هم إلا كالأنعم بل هم أضل سبيلا [8]، وذكر عبادة الشيطان فقال سبحانه: الم أعهد إليكم يبني ادم أن لا تعبدوا الشيطان إنه، لكم عدو مبين وأن أعبدوني هذا صراط مستقيم ولقد أضل منكم جبلا كثيرا أفلم تكونوا تعقلون [9] ولا توجد نحلة

---

[1]-) قضايا في نقد العقل الديني، كيف نفهم الإسلام اليوم؟ محمد أركون، ط دار الطليعة ١٩٩٨، بتصرف. ص: ٢٢٩

[2]- سورة الجاثية: ٢٣

[3]- سورة نوح: ٢٣

[4]- سورة آل عمران: ١٩

[5]- سورة البقرة: ٢٥٦

[6]- سورة التوبة : ٣٠

[7]- سورة الجاثية: ٢٤

[8]- سورة فصلت: ٣٧ - ٣٨

[9]--سورة يس : ٦٠

أرضية، ولا مذهب فكري، إلا وهو متصل بسبب إلى هذه المذاهب القديمة، مهما اختلفت المسميات، أو تباينت الشعارات والهياكل. وتم التعايش بين الأديان المتعددة عمليا تحت راية الإسلام، حيث انتقلت الفكرة من الناحية النظرية إلى التطبيق، وكانت بداية الانتقال من الفكر النظري إلى التطبيق العملي في المدينة المنورة، وكانت صحيفة المدينة خير شاهد على التعايش الحضاري بين الإسلام وأتباع الديانات الأخرى، التي جاء فيها:[1] إن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين[2]، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم مواليهم وأنفسهم، كذلك لغير بني عوف من اليهود.وإن على اليهود نفقتهم، وعلى المسلمين نفقتهم. وإن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة. وإن بينهم النصح والنصيحة، والبر دون الإثم. وإنه لم يأثم امرؤ بخليفة. وإن النصر للمظلوم. وإن اليهود يتفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين وإن يثرب حرام جوفها لأجل هذه الصحيفة. - وإنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده فإن مرده إلى الله عز وجل، وإلى محمد رسول الله (ص). وإنه لا تجار قريش ولا من نصرها وإن بينهم النصر على من دهم يثرب.... على كل أناس حصتهم منجانبهم الذي قبلهم.وإنه لا يحول هذا الكتاب دون ظالم أو آثم وبإبرام هذه المعاهدة صارت المدينة وضواحيها دولة وفاقية، عاصمتها المدينة ورئيسها- إن صح هذ التعبير - رسول الله (ص)، والكلمة النافذة والسلطان الغالب فيها للمسلمين، وبذلك أصبحت المدينة عاصمة حقيقية للإسلام. ولتوسيع منطقة الأمن والسلام عاهد النبي (ص) قبائل أخرى في المستقبل بمثل هذه المعاهدة، ([3])ثم ظل هكذا في عهود الدولة الإسلامية المختلفة بعد أن امتدت الفتوحات إلى بلاد فيها الكثير من الأديان المغايرة للدين الإسلامي، والذي يبدي لكل منصف-لم يلغ الحقد والتعصب فكره وحياده - أن الحضارة الإسلامية حافظت على الآخر وفكره وعبادته ودينه، بل واعتبرته لبنة من لبنات البناء فيها، وعاملا من عوامل بقائها ونمائها،ومظهرا من مظاهر رقيها، ولا أدل على ذلك من التراث الأدبي والمعماري والعلمي الذي ذخر بإسهامات لأتباع الديانات الأخرى في مسيرة النهضة الأدبية والمعمارية والعلمية للحضارة الإسلامية رغم الانتماء المخالف للعقيدة الإسلامية، ولكن هذا الاختلاف والتعايش الحضاري لم يلغ الحق الذي يؤمن به المجتمع المسلم، ولم يسلم المجتمع المسلم لهذه الأديان بالأحقية والمصداقية رغم أنها تعايشت معها في المجتمع المسلم جنبا إلى جنب مع الإسلام، وهذه هي عظمة الإسلام وفلسفته في التعامل مع الآخر،[4] وقد تتأثر الثقافات وتتلاقح داخل المجتمع الواحد، بيد أن هناك خصوصيات تحمي الهوية المميزة لكل مجتمع، و خصوصيات داخل أتباع كل دين تعد خطوطا فاصله تأبى على الانصهار أو الاندماج.حكم من يقول بالتعددية الدينية:لما كان القول بالنسبية هي أساس التعددية الدينية قديما وحديثا فقد تنبه العلماء لخطر هذا المعتقد، وأظهروا للكافة حكم من يقول به، وفضلوا في ذلك،ولم يسووا

---

[1]- أحمد قائد الشعيبي ، و ثيقة المدينة المضمون و الدلالة كتاب الامة العدد ١١٠ سلسلة كتب ص ١٥٠ وما بعدها

[2]- للمزيد انظر وثيقة المدين ن مرجع سابق

[3]- صفي الرحمن المباركي ، الرحيق المختوم ، دار الهلال ، بيروت ، ط١ ، ص ١٧٣

[4]محمد الصادق عفسفس ، الإسلام والمعاهدات الدولية ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية د.ت ، ص ٢٠٩

بين متؤول و جاهل. يقول ابن تيمية رحمه الله:" و من ألف ما جاء به الرشو لم يكن عنده علم بذلك ولا عذل بل لا يكون عنده إلا جهل و ظلم و قال تعالى: { إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس ولقد جاءهم من ربهم الهدى)[1] وذلك لأن ما أخبر به الرسول فهو حق باطنا وظاهرا فلا يمكن أن يتصور أن تكون الحق في نقيضه؛ وحينئذ فمن اعتقد نقيضه كان اعتقاده باطلا والاعتقاد الباطل لا يكون علما وما أمر به الرسول فهو عدل لا ظلم فيه فمن نهى عنه فقد نهى عن العدل ومن أمر بضده فقد أمر بالظلم؛ فإن ضد العدل الظلم فلا يكون ما يخالفه إلا جهلا ظلما وما تهوى الأنفس وهو لا يخرج عن قسمين أ أحسنهما أن يكون كان شرعا لبعض الأنبياء ثم نسخ وأدناهما أن يكون ما شرع قط؛ بل يكون من المبدل فكل من خالف حكم الله ورسوله فإما شرع منسوخ وإما شرع مبدل ما شرعه الله؛ بل شرعه شارع بغير إذن من الله كما قال: {أم لهم) شراء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله "([2]فمن كان يدعو إلى التعددية العقائدية لعلة الصوابية النسبية بمعنى: تعدد الحق فلم يكفر الكفار لكون أن معهم نسبة من الحق والصواب؛ لأن الصواب لا يحتكره أحد. وكان نتيجة لهذا الاعتقاد أن زعم أن الكفار والمسلمين أخوة في الإنسانية، وأن التمييز بينهما وزرع العداء والبغض والبراء هو عداء للإنسانية، وعليه يدعو إلى تعدد الأديان. وذلك بالانسلاخ من الأصول السلفية التي هي أصول الإسلام فدعا إلى الانعتاق من أسرها والانطلاق بفكر حر نحو حرية الاعتقاد والفهم للأديان والطوائف. أو أنه لن يتغير العالم إلا حينما يتغير الإنسان، ولن يتغير الإنسان إلا حينما تتغير إرادته، ولا إرادة حقيقية إلا أن ينسلخ من كل اعتقاد سابق.[3]

ثانياً : المواطنة وفق رأي الفقه الإسلامي في العصر الحديث

يرى فقهاء العصر الحديث ومنهم

١ - ١- د. محيي الدين عفيفي، أمين عام مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر[4]

أن إرادة الله تعالى شاءت أن تكون التعددية من السنن الثابتة، فقد أراد الله تعالى أن تتعدد الأديان وأن يتعايش الناس في سلام، ومن هنا أصبح التعايش السلمي بمثابة

---

[1]- سورة النجم: ٢٣

[2]محمد الطالبة ، دستور المدينة ، مقال في مجلة الهداية ، تصدر بتونس عن غدارة الشعائر الدينية ، العدد (٣) الستة٢ ١٩٩٤ ، ص٢١٦

[3]- كتاب الامة مرجع سابق ، ص ٨٥ وماب عدها

[4]- د. محيي الدين عفيفي، أمين عام مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، خلال مؤتمر عقد في القاهرة منشور على https://www.alittihad.ae/article/٦١٤٨٩/٢٠١٨/%D٨%B٩%D٩%٨٤%D٩%٨٥%D٨%A٧%D٨%A١-%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%A٥%D٨%B٣%D٩%٨٤%D٨%A٧%D٩%٨٥-%D٨%A٣%D٩%٨٨%D٩%٨٤-%D٩%٨٥%D٩%٨٦-%D٩%٨٨%D٨%B٦%D٨%B٩-%D٨%AF%D٨%B٣%D٨%AA%D٩%٨٨%D٨%B١%D٨%A٧-%D٩%٨٤%D٩%٨٤%D٨%AA%D٨%B٩%D٨%A٧%D٩%٨A%D٨%B٤-%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%B٣%D٩%٨٤%D٩%٨٥%D٩%٨Aالرابط

ضرورة حياتية لا يستغني عنها الناس في أي زمان ومكان، مشيراً إلى أن الإسلام تميز برفضه فلسفة الصراع، لأنه يؤدي إلى أن يصرع القوي الضعيف، فيزيله، وينهي التنوع والتعدد والتمايز والاختلاف الذي هو سنة من سنن الله في سائر المخلوقات، رفض الإسلام فلسفة الصراع وأحل محلها فلسفة التدافع الذي هو حراك يعدل المواقف، ويعيد التوازن والعدل، مع بقاء التعددية والتعايش والحوار والتفاعل بين مختلف الفرقاء.

رأي فضيلة الأستاذ الدكتور عفيفي: من أهم ما يتميز به الإسلام هو احترام إنسانية الإنسان، لأن الله تعالى هو الذي خلقه وأرسل الرسل لهدايته وبيان دوره في إعمار الكون ودعم السلام والاستقرار والرحمة والمحبة، ولقد طبق المسلمون هذا المعيار في العلاقات مع المخالفين، فكان اليهود بدولة المدينة المنورة جزءاً من الرعية والأمة، فقد قررت المواثيق النبوية في هذه الدولة الإسلامية الأولى أن لهم ما للمسلمين، وعليهم ما على المسلمين، وعلى المسلمين ما عليهم، حتى يكونوا للمسلمين شركاء فيما لهم وفيما عليه.

ويرى فضيلة الأستاذ الدكتور عفيفي: لقد قرر الإسلام الحرية الدينية التي تحترم إنسانية الإنسان وعقله الذي ميزه الله به، قال تعالى: (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ...)، ولم يكن الهدف أو المغزى للفتوحات العربية نشر الدين الإسلامي، وإنما بسط سلطان الله في أرضه، فكان للنصراني أن يظل نصرانياً ولليهودي أن يظل يهودياً، كما كانوا من قبل، ولم يمنعهم أحد أن يؤدوا شعائر دينهم، ولم يكن أحد لينزل أذى أو ضرراً بأحبارهم أو قساوستهم ومراجعهم، وصوامعهم و ومن جانبه، د. علي جمعة،[1] مفتي مصر السابق، أن الإسلام أسس مبدأ التعايش بين جميع الأطياف والمذاهب المختلفة في إطار من العدل والمساواة والدعوة إلى التعارف والتعاون، قال تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى؟ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا...)، «سورة الحجرات: الآية ١٣»، كما عمل الإسلام على توطيد العلاقات السلمية بين الناس، قال سبحانه: (لَّا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ)، «سورة الممتحنة: الآية ٨»، ومنذ أن نزل الوحي على رسول الله صلى الله عليه وسلم، كانت دعوته تعتمد السلام منهاجا، والتسامح سلوكاً.

وقال مفتي مصر السابق، أن الإسلام يرسخ حقوق المواطنة في دولته للمسلم وغيره، فالجميع سواء من حيث الحقوق والواجبات، وهو ما اتضح في وثيقة المدينة التي عقدها

---

[1] - انظر الرابط السابق
https://www.alittihad.ae/article/٦١٤٨٩/٢٠١٨/%D٨%B٩%D٩%٨٤%D٩%٨٥%D٨%A٧%D٨%A١-%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%A٥%D٨%B٣%D٩%٨٤%D٨%A٧%D٩%٨٥-%D٨%A٣%D٩%٨٨%D٩%٨٤-%D٩%٨٥%D٩%٨٦-%D٩%٨٨%D٨%B٦%D٨%B٩-%D٨%AF%D٨%B٣%D٨%AA%D٩%٨٨%D٨%B١%D٨%A٧-%D٩%٨٤%D٩%٨٤%D٨%AA%D٨%B٩%D٨%A٧%D٩%٨A%D٨%B٤-%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%B٣%D٩%٨٤%D٩%٨٥%D٩%٨Aالرابط

الرسول بمجرد وصوله إليها، وهي معاهدة تمثل دستوراً شاملاً يعالج قضايا التكامل الاجتماعي والاقتصادي والعلاقات القانونية داخل الدولة وخارجها، والسيرة النبوية المشرفة تزخر بالأمثلة والروايات التي تؤكد أن الإسلام دين السلام والتعاون والتعايش السلمي، فالدولة الإسلامية في عهد الرسول عملت على مد جسور الحوار البناء والتعايش السلمي داخل الدولة الإسلامية بين مواطنيها على اختلاف مشاربهم ومذاهبهم، وخارجها في علاقاتها مع دول الجوار، وذلك عبر توطيد العلاقات السلمية من خلال المعاهدات التي أبرمها الرسول صلى الله عليه وسلم مع مختلف القبائل والدول المجاورة، دون اعتبار لاختلاف الدين أو العرق أو اللون، إذ هدف هذه الرسالة العالمية هو الحفاظ على بنية الإنسان جسمانياً وفكرياً وروحياً، ولذلك فرض الإسلام الحفاظ على النفس والعقل والدين والعرض والمال، سواءً كان ذلك له أو لغيره.

ومن أجل الحفاظ على هذه المقاصد عالج الإسلام نزعة الحرب والاعتداء والانتقام في نفس الإنسان المسلم، فنهى عن ترويع الآمنين وقتل المسالمين، ولم يشرع الحرب إلا بغية الدفاع والذود عن حياض الدولة الإسلامية.

نبذ التعصب [١]

٣- أما الداعية الإسلامي، د. خالد بدير، من علماء وزارة الأوقاف المصرية، فقال: جاءت قيمة التعايش السلمي بين المسلمين وأصحاب الديانات الأخرى على رأس القيم والأسس التي رسخها النبي صلى الله عليه وسلم عند هجرته إلى المدينة، وذلك من خلال المعاهدة التي عاهد فيها المسلمين وغيرهم من اليهود والمشركين، فشرط لهم وشرط عليهم، وهي تعتبر أول وثيقة عرفتها البشرية لتعزيز حقوق الإنسان وترسيخ قيمة التعايش السلمي.وأضاف: لقد حقق الإسلام قيم التسامح والتعايش والرحمة بصورة واضحة في التعايش بين الأديان والمذاهب المختلفة، على أساس من حرية ممارسة الشعائر الدينية والتخلي عن التعصب الديني والتمييز العنصري، وقد رسخ النبي صلى الله عليه وسلم مبدأ التعايش السلمي بين المسلمين أنفسهم وبين المسلمين وغيرهم على أسس عدة تتمثل في العدالة، واحترام آدمية الإنسان، والبر وحسن العشرة والمعاملة، والمواطنة والتي تعني قبول الآخر والتعايش معه في سلام وأمان، فضلاً عن أن الإسلام

---

١ - https://www.alittihad.ae/article/٦١٤٨٩/٢٠١٨/%D٨%B٩%D٩%٨٤%D٩%٨٥%D٨%A٧%D٨%A١-%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%A٥%D٨%B٣%D٩%٨٤%D٨%A٧%D٩%٨٥-%D٨%A٣%D٩%٨٨%D٩%٨٤-%D٩%٨٥%D٩%٨٦-%D٩%٨٨%D٨%B٦%D٨%B٩-%D٨%AF%D٨%B٣%D٨%AA%D٩%٨٨%D٨%B١%D٨%A٧-%D٩%٨٤%D٩%٨٤%D٨%AA%D٨%B٩%D٨%A٧%D٩%٨A%D٨%B٤-%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%B٣%D٩%٨٤%D٩%٨٥%D٩%٨A الرابط

ترك للإنسان حرية الاختيار دون جبر أو إكراه على الدين الحق، قال تعالى: (وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ...)، «سورة الكهف: الآية ٢٩.«

ثقافة التعايش [١] د. محيي الدين عفيفي، أمين عام مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، قال: لقد فهم أصحاب رسول الله هذا الدين، وأدركوا اهتمامه واحترامه لإنسانية الإنسان، فلم ينقل إلينا أن أحداً من أصحاب رسول الله اعتدى على كنيسة أو أوصى بذلك، أو حرض على قتل غير المسلمين سواءً كانوا من أهل الكتاب أم من غيرهم.ويروى أن عمر بن الخطاب كان بالشام، وقد حانت الصلاة وهو في كنيسة القيامة، فطلب البطريق من عمر أن يصلي بها، ولكن عمر رفض لأنه يخشى أن يصلي بالكنيسة، فيدعي المسلمون فيما بعد أنها مسجد لهم، فيأخذوها من النصارى، وكتب للمسلمين كتاباً يوصيهم فيه بألا يصلوا على الدرجة التي صلى عليها إلا واحداً واحداً، غير مؤذنين للصلاة وغير مجتمعين.
وأكد د. عفيفي أن الإسلام بتعاليمه السمحة يرسخ لثقافة التعايش السلمي في ظل التعددية الدينية، فلقد اتسع المجتمع الإسلامي على مر العصور الإسلامية لجميع الأديان، وكفل عملياً حرية الإنسان غير المسلم في ممارسة شعائر دينه، وحرص على الصلات الاجتماعية والثقافية والفكرية وغير ذلك بين المسلمين وأهل الكتاب من النصارى واليهود وأرباب الملل الأخرى ليتعايش الناس في سلام وأمان كنائسهم، وقد أكدت السنة النبوية على حرمة دماء غير المسلمين.

رأي الباحث : الباحث يؤيد ما ذهب إليه السادة أصحاب الفضيلة العلماء الإجلاء و يضيف أن التعددية فطرة من الفطر التي خلق الله الناس عليها تردد ذكرها في القران الكريم بتردد ذكر الأديان السماوية وأخبار الأمم السابقة ، حيث إن لكل امة شرعة ومنهاجا ، ولكل امة عاداتها وتقاليدها و ثقافاتها التي تعيش مع الأمة و تندثر معها كما كان من امة نوح وشعيب وأصحاب الرس وثمود . و تتجدد ه١ه التعددية بتجدد الأمم و الثقافات فنجد أن ثقافة الغرب تختلف عن ثقافة الشرق ، وثقافة العرب تختلف عن ثقافة العجم . ومع ذلك الاختلاف يقع لزاماً التعايش السلمي بين هذه الثقافات و وجوب احترام هذا التعدد ،حتى تعيش البشرية بأمن وسلام ، فتجدها قد اتحددت لمحاربة قوى الشر وأعداء الإنسانية على مر التاريخ وخير مثال على ذلك مواجهة العالم اجمع للفكر

---

١ -
https://www.alittihad.ae/article/٦١٤٨٩/٢٠١٨/%D٨%B٩%D٩%٨٤%D٩%٨٥%D٨%A٧%D٨%A١-%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%A٥%D٨%B٣%D٩%٨٤%D٨%A٧%D٩%٨٥-%D٨%A٣%D٩%٨٨%D٩%٨٤-%D٩%٨٥%D٩%٨٦-%D٩%٨٨%D٨%B٦%D٨%B٩-%D٨%AF%D٨%B٣%D٨%AA%D٩%٨٨%D٨%B١%D٨%A٧-%D٩%٨٤%D٩%٨٤%D٨%AA%D٨%B٩%D٨%A٧%D٩%٨A%D٨%B٤-%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%B٣%D٩%٨٤%D٩%٨٥%D٩%٨Aالرابط

المتطرف الذي يدعوا إلى عدم قبول الأخر ساء في الشرق أم في الغرب ن واستنكار واستهجان إي أصوات ترتفع لتدعوا إلى العنصرية ، أو الطائفية ، أو المناداة بالتمييز العنصري للأي سبب من الأسباب ، فالتعددية واقع يتوجب قبوله والتعايش معه على مرً الأزمان .

المطلب الثالث :-

التطبيق العملي للمواطنة و ا لتعايش السلمي في تشريعات مملكة البحريين

أولا : المواطنة و **التعددية و التعايش والتسامح في دستور مملكة البحرين** : نص الدستور البحريني على أن الإسلام دين الدولة في المادة (٢) منه [١]، وكذلك نص على العديد من الحقوق و الحريات الذهنية التي ترتبط بضمير الإنسان ووجدانه و فكره، ورأيه ، فضلا عن عقيدته .[٢] وفيما يتعلق بحرية العقيدة كأحد الحقوق الذهنية فيقصد بها حرية الإنسان في اعتناق ما يشاء من الأديان السماوية أو المذاهب الوضعية ، وألا يفرض عليه دين بعينه أو عقيدة بذاتها . بالنسبة لغير المسلمين وهو ما يعني كفالة حرية الاعتقاد لغير المسلمين من المواطنين و المقيمين على السواء بما يضمن حرية ممارستهم لشعائر أديانهم و معتقداتهم . وقد ورد النص على حرية العقيدة بالمادة (٢٢) من الدستور البحريني على أن " حرية الضمير مطلقة " وتكفل الدولة حرية دور العبادة وحرية القيام بشعائر الأديان و المواكب و الاجتماعات الدينية طبقا للعادات المرعية في البلد ". وينبق من حرية العقيدة قيم التسامح والتعايش [٣]. التسامح دائماً ما يرتبط بحرية الأديان والعقائد والمذاهب،. فهو يعني القبول الطوعي والقناعة الطوعية للآخر سواءً كانت هناك اختلافات طائفية أو شكلية أو دينية أو حتى مذهبية، وبالتالي هناك موافقة ضمنية على التعامل مع مختلف الثقافات والجنسيات وحتى أصحاب الآراء المتعددة. ولا يعني التسامح ضرورة انصهار المكونات المختلفة في المجتمع ضمن مكون واحد، بقدر ما يعني احترام خصوصية كل هوية فرعية في إطار من الهوية العامة الجامعة بقواسم مشتركة بين هذه المكونات المتعددة، واستمرار التواصل والتفاعل المتبادل أيضاً، وبذلك يكون هناك تعايش سلمي داخل المجتمع الواحد. يعد التعايش السلمي ضرورة من ضرورات استقرار الأمن في أي مجتمع، ومتى ما غاب التعايش سادت الفوضى، وغاب الاستقرار، وانعدم الأمن. ولذلك نجد أن المجتمعات التعددية ـ كما هو الحال بالنسبة لمجتمع البحرين ـ تحرص على احترام الحقوق والحريات الدينية، فهي قبل أن تكون من

---

[١]- المادة (٢) من الدستور البحريني "دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع ، ولغتها الرسمية هي اللغة العربية "

[٢]- د محمد المشهداني و مروان المدرس ' القانون الدستوري البحريني ص١٥٧

[٣]تطور النظام السياسي في مملكة البحرين ، المنامة : مجلس النواب بمملكة البحرين ، الامانة العامة ٢٠٠٩

ضمن مواثيق واتفاقيات حقوق الإنسان الدولية، هي عنصر أساس من عناصر الدين الإسلامي الحنيف، وهو ما ينبغي الحفاظ عليه.

عند إعداد مشروع ميثاق العمل الوطني لعام ٢٠٠١ أكد على أهمية التعايش السلمي واحترام الحريات الدينية والمكونات العقدية. [١]وأقر ذلك دستور مملكة البحرين المعدل في فبراير ٢٠٠٢. ما يميّز البحرين كونها مجتمع تعددي، أنها تتسم بدرجة عالية من التعايش السلمي وهو ما يعكس التسامح السائد بين مكونات المجتمع، وكفالة الحريات الدينية. وتشير وقائع التاريخ إلى هذه التعددية والتعايش السلمي في البلاد منذ قرون طويلة، وهو ما جعلها دائماً مجتمعاً تعددياً تسوده الحرية والتسامح الديني والمذهبي. ولذلك نجد في البحرين مجموعة كبيرة من الطوائف الرئيسية والأديان المختلفة والمذاهب والأقليات الصغيرة، ولكل منها حرية المعتقد والدين والمذهب، ففي العاصمة نجد المساجد مع المآتم، والكنائس مع المعابد في تمازج حضاري يعكس تنوع مجتمع البحرين وسيادة روح التسامح بين أبنائه في ظل الحرية الدينية التي كفلها الدستور ونظمتها القوانين الوطنية. وتتجسد رؤية الدولة للتسامح وحرية الأديان في الكلمات الآتية: "إن جوهر التعايش في مملكة البحرين هو احتفاظ كلٌ منا بدينه وهويته وخصوصياته كاملاً من غير نقصان، على أساس من الثقة والاحترام المتبادل بين الجميع، ومنبثقاً من رغبة أهالي البحرين في التعاون لخير الإنسانية، وتعميق التفاهم بين أهلا الأديان والمذاهب وإشاعة القيم الإنسانية، وإقامة جسور التقارب الإنساني والحضاري والثقافي، كما نص على ذلك الميثاق الوطني والدستور بعد توافق وطني مرت عليه عقود من الزمان".[٢] وانطلاقاً من مبادئ ديننا الحنيف فإن مملكة البحرين كفلت حرية المذاهب الإسلامية والأديان السماوية والثقافات الإنسانية لجميع الناس منذ مئات السنين مما شجعهم في البقاء على هذه الأرض الطيبة حتى يومنا هذا ينعمون بطيب الحياة الكريمة". للحفاظ على التسامح وحرية الأديان وما ينتج عنها من تعايش سلمي بين مختلف مكونات المجتمع لابد أن تكون هناك جهود وإجراءات مستمرة لبناء الثقة، فلا يمكن أن يتحقق التعايش السلمي إذا غابت الثقة عن المجتمع نفسه. وهو ما ينبغي الاهتمام به والالتفات إليه [٣].

---

[١]- - الدكتور مروان المدرس ، النظام الدستوري في مملكة البحرين ٢٠١٦ ن من منشورات جامعة البحرين ص١٧٢ وما بعدها

[٢]- من خطابات جلالة الملك حمد بن عيسى ملك مملكة البحرين

[٣]د. محمد سعد ابو عمود ، دور الجمعيات السياسية في التنمية السياسية في مملكة البحرين دراسة غير منشورة

ثانيا : المواطنة و التعايش السلمي في ميثاق العمل الوطني البحريني

أكد ميثاق العمل الوطني البحريني على أن الحريات الشخصية مكفولة،[1] والمساواة بين المواطنين والعدالة وتكافؤ الفرص دعامات أساسية للمجتمع، ويقع على الدولة عبء كفالتها للمواطنين جميعًا، بلا تفرقة. ويأتي ذلك ضمن مبدأ أعم وأشمل هو مبدأ المساواة بين الناس في الكرامة الإنسانية.كما قرر الميثاق أيضًا أن: المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات، لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة. والحرية الشخصية مكفولة وفقًا للقانون، فلا يجوز القبض على إنسان أو توقيفه أو حبسه أو تفتيشه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل، إلا وفق القانون وتحت رقابة القضاء.ولا يجوز بأي حال تعريض أي إنسان لأي نوع من أنواع التعذيب المادي أو المعنوي، أو لأي معاملة غير إنسانية أو مهنية أو ماسة بالكرامة.ويبطل أي اعتراف أو قول يصدر تحت وطأة التعذيب أو التهديد أو الإغراء. وبصفة خاصة يحظر إيذاء المتهم ماديا أو معنويا. ويكفل القانون توقيع العقوبة على من يرتكب جريمة التعذيب أو الإيذاء البدني أو النفسي ولا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون، ولا عقوبة إلا على الأفعال اللاحقة لنفاذ القانون المنشأ للجريمة.[2]- العقوبة شخصية، والمتهم بريء حتى تثبت إدانته، بموجب محاكمة عادلة تتوافر له فيها كل الضمانات التي تكفل له حق الدفاع في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة طبقًا للقانون، ويجب أن يكون لكل متهم في جناية محام يتولى الدفاع عنه بموافقته، وحق التقاضي مكفول وفقًا للقانون. للمساكن حرمة مصونة، فلا يجوز دخولها أو تفتيشها إلا بإذن أهلها، واستثناء في حالة الضرورة القصوى يجوز ذلك في الأحوال التي يعينها القانون تحت رقابة السلطة القضائية.[3]للمراسلات الشخصية حرمتها وسريتها، والمراسلات البريدية والورقية والهاتفية والإلكترونية وغيرها مصونة، ولا يجوز أن تخضع هذه المراسلات للرقابة أو التفتيش إلا في حالات الضرورة التي يقررها القانون تحت رقابة السلطة القضائية. حرية العقيدة أكد الميثاق أن الدولة تكفل حرية العقيدة، وتكون حرية الضمير مطلقة. وتصون الدولة حرمة دور العبادة وتضمن حرية إقامة الشعائر الدينية وفق العادات السائدة في البلاد. حرية التعبير والنشر أكد الميثاق أن لكل مواطن حق التعبير عن رأيه بالقول أو بالكتابة أو بأي طريقة أخرى من طرق التعبير عن الرأي أو الإبداع الشخصي، وبمقتضى هذا المبدأ فإن حرية البحث العلمي وحرية النشر والصحافة والطباعة مكفولة

---

[1]- انظر ميثاق العمل الوطني البحريني ن ضمن المجموعة التشريعية ، مجلس النواب ، مملكة البحرين ، الأمانة العامة ٢٠٠٨ص١٢- ١٦

[2] د. شعبان احمد رمضان ، شرح القانون الدستوري البحريني ، سلسلة الكتب القانونية ،جامعة العلوم التطبيقية ط١ ٢٠١٥، ص ص٤٠٠ وما بعدها

[3]- انظر ميثاق العمل الوطني البحريني ن ضمن المجموعة التشريعية ، مجلس النواب ، مملكة البحرين ، الأمانة العامة ٢٠٠٨ص١٢- ١٦

في الحدود التي يبينها القانون. و ومن هنا نجد أن الميثاق هو النواة التي قامت عليها أسس الدولة الديمقراطية الحديثة.[١]

ثالثاً : المواطنة و التعايش السلمي في التشريعات العادية

إن دستور وقوانين مملكة البحرين؛ ساوت بين جميع الناس في الكرامة الإنسانية، دون النظر لأي اعتبارات أخرى، في تأكيد ظاهر وضمني على قيمة التسامح كقيمة رئيسية ينطلق منها لمخاطبة جميع الناس على قدم المساواة، إذ نص الدستور في مادته الـ (١٨) على أن: "الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، ويتساوى المواطنون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة"، كما نص في المادة (٢٢) على أن: "حرية الضمير مطلقة، وتكفل الدولة حرمة دُور العبادة، وحرية القيام بشعائر الأديان والمواكب والاجتماعات الدينية طبقاً للعادات المرعية في البلد"[٢].

أن التشريعات البحرينية، وانسجاماً مع المعايير الدولية المعنية بحقوق الإنسان؛ كفلت للفرد كافة حقوق الإنسان بغضّ النظر عن أية انتماءات دينية أو فكرية أو سياسية أو اجتماعية، فقد أصدر الأمر الملكي رقم (١٥) لسنة ٢٠١٨م بإنشاء مركز الملك حمد للتعايش السلمي، والذي جاء تكليلاً لدور مملكة البحرين في التعايش، وتنفيذاً للرؤية الحكيمة لجلالة الملك المفدى؛ لتكون البحرين المركز الرائد في العالم للتعايش السلمي والحوار بين الأديان، كما أصدر المرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٦م بشأن قانون العقوبات وتعديلاته، والذي حدد العقوبات الخاصة بالمساس بالدين من خلال التعدي على إحدى الملل المعترف بها أو تحقيرها.[٣]

كما تناول قانون العقوبات البحريني مسألة التحريض على الكراهية في المادة (١٧٢) حيث نصت على أنه "يُعاقب بالحبس مدةً لا تزيد على سنتين وبالغرامة التي لا تجاوز مئتي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين من حرض بطريقٍ من طرق العلانية على بُغض طائفة من الناس أو على الازدراء بها، إذا كان من شأن هذا التحريض اضطراب السلم العام". والواقع أن هذا النص الجنائي لا يكفي بحد ذاته لمحاربة هذه الممارسات السلبية ،

---

[١]- انظر ميثاق العمل الوطني البحريني و مذكرته التفسيرية

[٢]راجع ديباجة الدستور البحريني ، ضمن المجموعة التشريعية ، مجلس النواب ن الامانة العامة ، مملكة البحرين ٢٠٠٨، ص٣٣ وما بعدها

[٣] - انظر تعديلات قانون العقوبات البحريني المنشورة على الرابطhttps://www.google.com/search?q=%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%AD%D٩%٨٣%D٩%٨٨%D٩%٨٥%D٨%A٩+%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٩%٨٣%D٨%AA%D٨%B١%D٩%٨٨%D٩%٨٦%D٩%٨A%D٨%A٩&rlz=١C١GCEU_enBH٨١٩BH٨٢٠&oq=%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%AD%D٩%٨٣%D٩%٨٨%D٩%٨٥%D٨%A٩&aqs=chrome.١.٦٩i٥٧j٠l٧.١٠٦٤٩j٠j٤&sourceid=chrome&ie=UTF-٨

كما أنه تضمن عبارات عامة فضفاضة غير دقيقة واقتصر على مكافحة الكراهية ولم يتطرق إلى تجريم كل وسائل التمييز الأخرى التي تقع بكافة الطرق المتنوعة وربط وحصر تحقق الجريمة باضطراب السلم العام فقط وهو ما يعد قصورا تشريعيا، ندعو المشرع الجنائي لتلافيه[1].

كما أن مملكة البحرين قد انضمت إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري للعام ١٩٦٥ وذلك بصدور المرسوم رقم ٨ لسنة ١٩٩٠، [2]إلا أنه لم يصدر حتى يومنا هذا تشريع خاص ينبذ الكراهية ويحارب التمييز العنصري بشكل مفصل عن طريق يفرض عقوبات رادعة، بالرغم من كون الاتفاقية طالبت بصيغة الأمر الدول المنظمة لإصدار تشريعات تجرم وتحرم التمييز بكافة صوره وأنواعه. علما أن نص المادة ٣١ من الدستور قد منحت للبرلمان الضوء الأخضر بإصدار قوانين لتنظيم الحقوق والحريات العامة المنصوص عليها في الدستور وأن المادة ٢ فقرة "د" من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والتي صدقت عليها البحرين عام ١٩٩٠ قد وضعت على عاتق الدولة التزاماً دولياً بسن التشريعات اللازمة لحظر وإنهاء أي تمييز عنصري يصدر عن أي أشخاص أو أي جماعة أو أي منظمة. . وتطبيقا لذلك صدار قانون العقوبات وتعديلاته المتعلقة بمسألة التحريض على الكراهية في المادة (١٧٢) حيث نصت على أنْ: "يُعاقب بالحبس مدةً لا تزيد على سنتين وبالغرامة التي لا تجاوز مائتي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين من حرّض بطريقٍ من طرق العلانية على بُغض طائفة من الناس أو على الازدراء بها، إذا كان من شأن هذا التحريض اضطراب السلم العام[3]

رابعاً : مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي

تعتبر مملكة البحرين من أكثر الدول اهتمامًا بتعزيز آليات وأدوات التواصل بين الشعوب، وإرساء دعائم التعايش السلمي بين البشر، إذ جاء مبدأ التحاور بين أصحاب الثقافات والأديان المختلفة، كمبدأ أساسي من مبادئ سياسة المملكة الخارجية، ومقوما أساسيا لعلاقاتها بالمجتمع الدولي وقد حرصت مملكة البحرين على تطبيق هذا المبدأ عمليًا على أرض الواقع، انطلاقا من قناعتها بضرورة أن تظل البحرين مركزا عالميا للتعايش والسلام والتحاور بين أتباع الديانات والثقافات والحضارات المختلفة، وأهمية نقل تجربتها في مجال الحريات الدينية من المحلية إلى العالمية. وجاءت هذه المبادرة التي تهدف إلى ترسيخ نهج الاعتدال ونبذ التعصب، وتعظيم قيم الدين الإسلامي التي

---

[1]-انظر دستور مملكة البحرين ، ضمن المجموعة التشريعية ، سبق الإشارة إليها

[2]راجع نص المذكرة التفسيرية لتعديلات دستور مملكة البحرين الصادرة عام ٢٠٠٢ ، ضمن المجموعة التشريعية ن مرجع سابق

[3]- مرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٦بإصدار قانون العقوبات
http://www.legalaffairs.gov.bh/AdvancedSearchDetails.aspx?id=٤٠٦٩#.XfSxwtUzbct

تدعو إلى إشاعة المحبة والسلام بين البشر، ومن ذلك دعم قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتسمية عام ٢٠٠١ عاما للحوار بين الحضارات، واعتماد برنامج عالمي لذلك في العام ذاته، وهو العام الذي أبدت فيه المملكة أيضا استعدادها لاستضافة أمانة عامة لحوار الأديان والثقافات بحيث يكون مقرها البحرين. وكانت البحرين من أوائل الدول في المنطقة والعالم التي استضافت مؤتمرا للحوار الإسلامي المسيحي في أكتوبر عام ٢٠٠٢، تحت عنوان «دور الأديان في تحقيق التعايش السلمي للمجتمعات المعاصرة»، كما عقدت مؤتمرا للتقريب بين المذاهب الإسلامية في سبتمبر عام ٢٠٠٣، فضلا عن استضافتها منتدى الفكر العربي، الذي عقد تحت عنوان «الوسطية بين التنظير والتطبيق» في فبراير ٢٠٠٥[١]

خامساً : التشريع الخاص بمركز الملك حمد :- صدر عن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه أمر ملكي رقم (١٥) لسنة ٢٠١٨ بإنشاء مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي، جاء فيه[٢]:

يُنشأ مركز يسمى «مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي»، يتبع الديوان الملكي.

يكون للمركز مجلس أمناء يشكل من رئيس وعدد كاف من الأعضاء يصدر بتعيينهم أمر ملكي لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد. تعتبر مملكة البحرين من أكثر الدول اهتمامًا بتعزيز آليات وأدوات التواصل بين الشعوب، وإرساء دعائم التعايش السلمي بين البشر، إذ جاء مبدأ التحاور بين أصحاب الثقافات والأديان المختلفة، كمبدأ أساسي من مبادئ سياسة المملكة الخارجية، ومقوما أساسيا لعلاقاتها بالمجتمع الدولي وفي ترسيخ نهج الاعتدال ونبذ التعصب، وتعظيم قيم الدين الإسلامي التي تدعو إلى إشاعة المحبة والسلام بين البشر، ومن ذلك دعم قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتسمية عام ٢٠٠١ عاما للحوار بين الحضارات، واعتماد برنامج عالمي لذلك في العام ذاته، وهو العام الذي أبدت فيه المملكة أيضا استعدادها لاستضافة أمانة عامة لحوار الأديان والثقافات بحيث يكون مقرها البحرين. ولا يمكن تجاهل جهود المملكة في استضافة وتنظيم «منتدى الحوار بين الحضارات» في يناير عام ٢٠٠٨، والمشاركة في الاجتماع رفيع المستوى بالجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر من نفس العام بنيويورك، بشأن دعم الحوار بين الأديان والثقافات، فضلا عن «مؤتمر حوار الحضارات» عام ٢٠١٤. بالإضافة إلى مشاركة البحرين في أعمال المؤتمر الخامس لقادة الأديان، الذي انعقد بمدينة أستانة بكازخستان في يونيو ٢٠١٥، والصلاة الجماعية التي أقامتها المملكة بين علماء الأديان المختلفة وبين رجال الدين الـ ٢٠ في اجتماع «صيام من أجل السلام»، الذي عقد بالمنامة في يونيو ٢٠١٦، واستضافة اجتماع «مجلس حكماء المسلمين»، الذي ترأسه شيخ الأزهر في سبتمبر ٢٠١٦، ورعاية كرسي (الملك حمد للتعايش السلمي) في جامعة

---

[١]- خبر بعنوان (تدشين مركز الملك حمد العالمي لحوار الاديان في امريكيا ، الاهمية والدلالات على الرابط http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/١٠٨٩٧٦٧

[٢] انظر -https://www.alayam.com/alayam/first/٧١٤٣٤٣/News.html

«سابينزا» الإيطالية، الذي تم تدشينه في نوفمبر ٢٠١٦، وغير ذلك الكثير. ودعما لهذه الخطوات، التي تعود لنحو عقدين من الزمان، واصلت المملكة القيام بدورها الرائد، من خلال رعاية الملك للإعلان الرسمي عن التوقيع على (إعلان مملكة البحرين) للتسامح الديني،[١] والتي تعد وثيقة عالمية تلتزم بتعزيز الحرية الدينية للجميع بروح من الاحترام والمحبة المتبادلة المؤدية إلى التعايش السلمي والقضاء على التطرف، بالإضافة إلى التبرع بقطعة أرض لتدشين مركز (الملك حمد العالمي للحوار بين الأديان) في مدينة «لوس أنجلوس» الأمريكية،[٢] والذي من المتوقع أن يضم متحفا لعرض نماذج تاريخية وحديثة عن الحرية الدينية في البحرين ومظاهر التعايش السلمي بها.وقد أطلق الملك حمد بن عيسى ملك مملكة البحرين رسالة إلى العالم مفادها [٣]

رسالة مملكة البحرين إلى العالم كله.. رسالة إنسانية تدعو إلى التسامح والتعايش واحترام التعدد الديني والثقافي والإنساني، وتنبه إلى مسؤوليات كبرى يجب أن يتحملها الكل في مواجهة التحديات الجسيمة التي يواجهها العالم. وهذه المعاني هي جوهر «إعلان مملكة البحرين» الذي صدر مؤخرا.وجلالة الملك حين وجه هذه الرسالة إلى العالم، توقف جلالته أمام ثلاثة جوانب كبرى:

الأول: تعريف العالم بمملكة البحرين كنموذج حضاري رائد في التسامح والتعايش واحترام التعدد الديني والحرية الدينية.

الثاني: دفاع عن الإسلام والمسلمين والعرب في أنحاء العالم وتوضيح حقيقة الموقف الإسلامي والعربي من هذه القيم والمعاني النبيلة.

الثالث: تنبيه لقادة العالم والقوى الفاعلة فيه لبعض من الحقائق الجوهرية التي يجب الوعي بها، ووضع الجميع أمام مسؤولياتهم التي يجب أن يضطلعوا بها من اجل ترسيخ التعايش والحرية الدينية واحترامها.

---

[١]- للمزيد انظر ، حسام الدين جابر سالم ، كاتب صحفي
https://www.google.com/search?q=%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%AD%D٩%٨٣%D٩%٨٨%D٩%٨٥%D٨%A٩+%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٩%٨٣%D٨%AA%D٨%B١%D٩%٨٨%D٩%٨٦%D٩%٨A%D٨%A٩&rlz=١C١GCEU_enBH٨١٩BH٨٢٠&oq=%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%AD%D٩%٨٣%D٩%٨٨%D٩%٨٥%D٨%A٩&aqs=chrome.١.٦٩i٥٧j٠l٧.١٠٦٤٩j٠j٤&sourceid=chrome&ie=UTF-٨

[٢]- للمزيد انظر مقال جلالة الملك حمد " رسالة البحرين إلى العالم " منشور http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/١٠٩٢٥٥٠

[٣]- السيد زهرة ، كاتب صحفي في جريدة اخبار الخليج http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/١٠٩٢٥٥٠

سادساً : مقال جلالة الملك حمد :" أما عن مملكة البحرين كنموذج رائد للتسامح والتعايش، فقد حرص جلالة الملك في مقاله على تعريف العالم بما تشهده البحرين من احتضان لكل الديانات والمعتقدات، ومن تسامح وتعدد ديني حيث يعيش أبناء كل الديانات والمعتقدات في سلام معا على ارض البحرين. وقد كان جلالة الملك حريصا في مقاله على أن ينبه هنا إلى أمرين: الأول: أن هذا التسامح الذي تعرفه البحرين ليس بالأمر الجديد أو الطارئ، بل هو جزء من تراثنا الوطني العريق، إذ أن بناء الكنائس والمعابد بجوار مساجدنا هو تقليد قديم بدأه اسلافنا النبلاء.والثاني: أن الأمر لا يتعلق فقط بتراث راسخ في البحرين، بل أن المملكة لطالما حرصت على أن تحمي التعددية الدينية، ولهذا فقد كرست هذه الحماية في القانون الذي يضمن لكل شخص الحق في العبادة دون عوائق وكذلك بناء دور العبادة. ودافع جلالة الملك عن الإسلام والمسلمين والعرب، فقد حرص جلالته في المقال على أن ينبه العالم إلى أن البعض قد يرى في صدور «إعلان البحرين» الذي يدعو إلى التسامح والتعايش السلمي أمرا مفاجئا، لكنه ليس كذلك بالنسبة لمئات الملايين من المسلمين في العالم. جلالته ينبه هنا إلى أن هذه القيم الإنسانية النبيلة.. قيم التعايش والتسامح هي جوهر الإسلام، وهي جوهر قناعات المسلمين في كل أنحاء العالم، وأن هذه الحقيقة يجب ألا تغيب عن الوعي العام بسبب قلة يتبنون قيم العنف أو التعصب باسم الإسلام. أراد جلالة الملك أن يقول أن مملكة البحرين حين بادرت بهذا الإعلان، فلم يكن هذا باسمها فقط، وإنما كانت تعبر في ذلك عن حقيقة موقف الإسلام والمسلمين والعرب. وقد خاطب جلالة الملك العالم هنا بعبارة جميلة معبرة حين كتب: «نحن في العالم العربي لا نخشى من التعددية الدينية، ولا داعي للخوف منا». وأما عن الحقائق التي نبه جلالة الملك القادة والمسئولين إليها، فأولها عبر عنها جلالته بهذا التعبير البليغ حين قال إن «الجهل عدو السلام». و أراد جلالته أن ينبه إلى انه لا يجوز الحكم على دين أو على مجتمع أو ثقافة قبل المعرفة الحقيقية. أراد جلالته أن يقول انه لا يجوز وضع صور نمطية عن الإسلام أو المسلمين أو العرب أو أي دين آخر أو ثقافة أخرى بناء على جهل بالحقيقة والواقع، وأنه من هذا الجهل بالذات يأتي التعصب ويأتي التهديد الحقيقي للسلام في العالم. و حرص جلالة الملك على أن ينبه إلى مسألة حاسمة حين أكد جلالته على أنه يجب النظر إلى التسامح والحرية الدينية ليس باعتبارها مشكلة، بل باعتبارها الحل الحقيقي للعديد من التحديات التي يواجهها العالم وخصوصا الإرهاب الذي لا يعرف دينا ويهدد العالم كله. جلالة الملك لخص في رسالته بأن العالم سيكون أكثر أمنا وازدهارا عندما يتعرف على جمال الاختلافات ويحترم التنوع، وأن هذه هي تجربة مملكة البحرين.. البحرين أقوى بفضل هذا التنوع. ثم حرص جلالة الملك في النهاية على أن يضع الجميع أمام مسؤولياتهم من قادة ورجال دين وكل مسئول، فأشار جلالته إلى أن القادة في العالم مسئولون عن احترام وحماية الأقليات الدينية والأغلبية الدينية على حد سواء، وعلى منع التمييز الديني إزاء أي طائفة. كما أن رجال الدين والمواطنين وقادة الرأي لهم جميعا دور مهم يلعبونه. هذه إذن هي المعاني النبيلة والجوانب الملهمة التي عبر عنها جلالة الملك في مقاله.لو أن قادة العالم والقوى الفاعلة فيه تأملوا هذه الجوانب جيدا وعملوا على أساسها وتصرفوا، لأصبح عالمنا أكثر أمنا وسلاما.وكم كان جميلا وملهما أن ينهي جلالة الملك مقاله بالصحيفة الأمريكية، بالآية

القرآنية الكريمة: «فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ». وتبرز أهمية هذا الحدث العالمي، من عدة منطلقات؛[١]

١- نجاح البحرين كمركز للجذب والاستقطاب، وملتقى تتلاقى فيه الأفكار والرؤى والاتجاهات، ومنبرا يعكس نموذجها في التسامح، ويبرز رسالتها الحضارية في ضرورة التعايش بين الناس بمختلف أطيافهم وألوانهم، خاصة أنه سيتم إنشاء معرض لمساهمات المجتمعات الدينية المختلفة في المملكة، والتي توضح الحرية الدينية المتميزة بها.
٢- أهمية الدور الذي سيضطلع به المركز في تعزيز الحوار بين الشعوب واعتماده كمبدأ أساسي في التعامل الإنساني من أجل الحد من الصراعات والقضاء على التطرف بشتى أنواعه، وهو ما يعد خطوة إضافية تنسب للبحرين وقادتها وشعبها، باعتبارها من الدول السباقة في مجال دعم أطر التسامح وآليات الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان والمذاهب المختلفة.
٣- انطلاق المركز من الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يعكس الإيمان والثقة الأمريكية في دور البحرين في دعم وتعزيز التحاور بين أتباع المذاهب والديانات والثقافات المختلفة، ومواجهة الأفكار المتطرفة، ومن ثم مكافحة الإرهاب واستتباب السلم والأمن الدولي على مستوى المجتمع الدولي ككل.
٤- إن مثل هذا المركز قد يكون بمثابة قوة ناعمة للمملكة من أجل التواصل مع مراكز صنع القرار الأمريكي؛ من ناحية لخدمة المصالح البحرينية والخليجية المشتركة ووحدة القضايا والأهداف، والتواصل المباشر مع الشعب الأمريكي، ومن ناحية أخرى للترويج للصورة الحقيقية الواقعية للبحرين حول التعددية والتسامح، فيصبحون سفراء لها يتحدثون نيابة عنها، ويردون على كل من يحاول تشويه صورتها.

---

١ https://alwatannews.net/article/٨٤٦٩١٢/Bahrain/%D٩%٨٥%D٨%B١%D٩%٨٣%D٨%B٢-%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٩%٨٥%D٩%٨٤%D٩%٨٣-%D٨%AD%D٩%٨٥%D٨%AF-%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%B٩%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٩%٨٥%D٩%٨A-%D٩%٨٤%D٩%٨٤%D٨%AA%D٨%B٩%D٨%A٧%D٩%٨A%D٨%B٤-%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%B٣%D٩%٨٤%D٩%٨٥%D٩%٨A-%D٩%٨A%D٨%AF%D٨%B٤%D٩%٨٦-%D٩%٨٥%D٨%B٤%D٨%B١%D٩%٨٨%D٨%B٩-%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%B٣%D٩%٨٤%D٨%A٧%D٩%٨٥-%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%B٣%D٩%٨A%D٨%A٨%D٨%B١%D٨%A٧%D٩%٨٦%D٩%٨A-%D٩%٨١%D٩%٨A-%D٩%٨٦%D٩%٨A%D٩%٨٨%D٩%٨A%D٩%٨٨%D٨%B١%D٩%٨٣

سابعاً : الأمر الملكي بإنشاء مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي

تنفيذا لساسة الدولة في تعزيز التعددية و التعايش و التسامح السلمي فقد صدر الأمر الملكي بإصدار مرسوم بقانون للتعايش السلمي نثبته كما ورد إيمانا بأهمية ذلك المرسوم بقانون في تجسيد و الحفاظ على التعايش السلمي في مملكة البحرين

أمر ملكي رقم (١٥) لسنة ٢٠١٨ بإنشاء مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.بعد الاطلاع على الدستور،

أمرنا بالآتي:

المادة الأولى

يُنشأ مركز يسمى (مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي)، ويُشار إليه في هذا الأمر بكلمة (المركز)، ويكون على علاقة تنسيقية بوزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف من أجل تحقيق أهدافه.

المادة الثانية

يجسِّد المركز في رؤيته ورسالته وأهدافه المبادئ المستخلصة من تاريخ وحضارة مملكة البحرين عبر عصورها، والمتمثلة في الانفتاح على جميع الحضارات والأديان والثقافات، وتعزيز قيم التعايش والتسامح والسلام، مستلهماً في ذلك إعلان البحرين الصادر في ١٣ سبتمبر ٢٠١٧.

المادة الثالثة

يكون للمركز مقر بمملكة البحرين، وتمتد أنشطته وفعالياته دولياً؛ تحقيقاً لرؤيته ورسالته وأهدافه.

المادة الرابعة

يهدف المركز إلى:

١- إبراز منظومة القيم والمشترَكات الجامعة بين الحضارات والثقافات، والتعريف بها، والعمل على إثراء مسيرة التسامح والتعايش السلمي من خلالها.

٢- التوعية بأهمية تلاقي الحضارات وتمازُجِها لتحقيق السِّلْم العالمي والعيش الإنساني المشترك.

٣- تعزيز السِّلْم العالمي والعيش المشترك بين البشر من خلال ما تجسِّده المشترَكات الجامعة بين الحضارات.

٤- إحداث حركة تنويرية من خلال التوعية بأهمية الحوار والالتقاء على ما اتَّفقت عليه الحضارات والثقافات من مشترَكات أخلاقية وحقوقية.

٥- مكافحة الفكر المتطرف المغذِّي للعنف والكراهية والإرهاب.

٦- إظهار إيجابية التعددية والتنوع والتعايش والتسامح في حاضر المجتمع البحريني وموروثة الثقافي.

المادة الخامسة

للمركز في سبيل تحقيق أهدافه القيام بما يلي:

١- إقامة المعارض والندوات والمؤتمرات داخل وخارج مملكة البحرين.

٢- توظيف وسائل الإعلام بمستوياتها كافة لتعزيز ثقافة الحوار ودعم مسيرة العيش الإنساني والسِّلْم العالمي.

٣- التنسيق والتعاون مع المراكز والمنظمات العالمية وسائر الجمعيات والمؤسسات والجهات والشخصيات المهتمة بحوار الحضارات والثقافات.

٤- تنظيم جائزة دولية تُمنح سنوياً للأشخاص والمنظمات تشجيعاً للأعمال والجهود الرائدة في مجال حوار الحضارات والتعايش.

٥- الإشراف بوجه عام على الفعاليات التي تقوم بها أو تشارك فيها الجاليات الأجنبية، داخل مملكة البحرين أو خارجها، والتي تدخل ضمن أهدافه.

المادة السادسة

يكون للمركز مجلس أمناء يُشكَّل من رئيس ونائبين للرئيس وعدد كاف من الأعضاء.

ويراعى عند تشكيل المجلس تمثيل مختلف الجماعات الدينية والثقافية والعِرْقية، بما يعبِّر عن التعايش في المجتمع وكذلك تحقيق السِّلْم العالمي والعيش الإنساني المشترك.

ويَصدُر بتشكيل المجلس أمر ملكي لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، ويحدِّد الأمر الملكي مكافأة أعضاء المجلس.

المادة السابعة

يختص مجلس الأمناء برسْم السياسة العامة للمركز في ضوء رؤيته ورسالته وأهدافه، وله على وجه الخصوص ما يلي:

١- مراقبة تنفيذ السياسة العامة للمركز.

٢- إقرار برامج المركز وأنشطته وخططه العامة.

٣- إقرار ميزانية المركز وخططه المالية واعتماد حسابه الختامي.

٤- رفْع تقرير سنوي لجلالة الملك يتضمَّن جميع أنشطة المركز وفعالياته.

المادة الثامنة

يجتمع المجلس بدعوة من الرئيس أو أحد نائبيه - حال عدم وجوده - أربع مرات في السنة على الأقل، ويكون اجتماع المجلس صحيحاً بحضور أغلبية أعضائه، على أنْ يكون من بينهم الرئيس أو أحد نائبيه. وتَصدُر قراراته بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، وعند تَساوي الأصوات يرجَّح الجانب الذي منه الرئيس أو أحد نائبيه حال وجوده منفرداً حسب الأحوال.

المادة التاسعة

يكون للمركز أمين عام يتولى تسيير الشئون الإدارية والمالية للمركز والإدارة التنفيذية تحت إشراف مجلس الأمناء، ويعاون الأمين العام عدد كافٍ من الموظفين والمستشارين

يعيَّنون بقرار من رئيس مجلس الأمناء، ويكون مسئولاً أمام الرئيس عن سيْر عمل المركز.

المادة العاشرة

يعيَّن الأمين العام للمركز بأمر ملكي بناءً على ترشيح رئيس مجلس الأمناء.

المادة الحادية عشرة

يُصدِر مجلس الأمناء لائحة داخلية تتضمن الهيكل التنظيمي وعدد الموظفين والخبراء والمستشارين بالمركز ومهام وصلاحيات الإدارة التنفيذية.

المادة الثانية عشرة

يرفع الأمين العام تقريراً سنوياً للمجلس يتضمن جميع أعمال وأنشطة المركز وإيراداته ومصروفاته.

المادة الثالثة عشرة

١- يكون للمركز ميزانية خاصة به تشتمل على إيراداته ومصروفاته.

٢- تخضع حسابات المركز إلى التدقيق المالي والإداري من قِبَل مدقّق خارجي، ويرفع تقريراً سنوياً بنتائجه إلى مجلس الأمناء لاعتماده.

المادة الرابعة عشرة

يُعمل بهذا الأمر من تاريخ صدوره، ويُنشَر في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين

حمد بن عيسى آل خليفة

صدر في قصر الرفاع : بتاريخ: ٢٦ جمادى الآخرة ١٤٣٩هـالموافق: ١٤ مارس ٢٠١٨م[١]

---

[١] انظر الجريدة الرسمية
www.legalaffairs.gov.bh › ..

الخاتمة

أن المواطنة التعددية والتسامح والتعايش ، واحترام إنسانية الآخر، مهما كان دينه أو لونه أو عرقه، أو انتماءه أو جنسه، هي تعاليم أقرتها جميع الأديان السماوية والتقاليد والأعراف الإنسانية، والتشريعات الوضعية الحديثة وضرورة أن تعكس المواطنة قيم التعدد والتسامح الديني بحيث تعتبر وجاء لها و معززا لوحدة مواطني الدولة ، التي تعمل على نشر ثقافة التسامح والتعايش المشترك، بين أبناء الوطن الواحد، وبين مختلف الدول والشعوب، مما يسهم في تعزيز قيم التسامح والمواطنة، وبناء جسور الحوار والتفاهم، بديلًا عن العنف والكراهية، ويحافظ على استقرار الأوطان ونهضتها.وان ما تتميز به مملكة البحرين من قيم رفيعة، وعادات أصيلة، وثقافة راسخة، تاريخية ومعاصرة، مستمدة من الإرث الحضاري والثقافي، الوطني والعربي والإنساني، وغدت أحد أبرز ثوابت المجتمع البحريني المتوارث عبر العصور، في التسامح والتعايش، واحترام التعددية الدينية والمذهبية، وما أكد عليه دستور مملكة البحرين، وميثاق العمل الوطني، وعبر المشروع الإصلاحي الرائد، في العهد الزاهر، لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى، ومبادراته السامية، في تشجيع الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان، ودعم السلم والأمن والاستقرار، الإقليمي والدولي، ومناهضة التطرّف والكراهية، الدينية والطائفية والعنصرية. أن التنوع الديني هو نعمة لشعب البحرين الذي يستند إلى تراث عريق من قيم التعايش والتسامح الروحي والثقافي، وأن مجتمع البحرين يقدم نموذجا يحتذي لكل شعوب الأرض، حيث يعيش جنبا إلى جنب الديانات والحضارات المختلفة، في جو يملؤه الود والألفة والتناغم بين مكونات وشرائح المجتمع، سواء كانوا من المواطنين أو من المقيمين الذين وفدوا من شتى بقاع الأرض ومن المهم أن يتعرف العالم، كما تعرفت البحرين، على جمال هذه الاختلافات بين البشر وبعضهم البعض، وكيف يمكن أن يعلمنا هذا الاختلاف دروسا كثيرة، بما في ذلك درس التسامح الديني، وأنه لا ينبغي النظر إلى الحرية الدينية باعتبارها مشكلة، بل حلا حقيقيا جدا لعديد من أكبر التحديات التي تواجه عالمنا، وخصوصا الإرهاب الذي لا يعرف الدين، ويهدد جميع الشعوب المحبة للسلام".

النتائج و التوصيات :

في نهاية هذا البحث توصل الباحث إلى عدد من النتائج و التوصيات التالية

١- التركيز على إبراز مبدأ المواطنة والانتماء لفضائنا الاجتماعي وذلك بتوسيع رقعة ومساحة المشاركة في الشأن العام شريطة توافر استعدادات حقيقية عند جميع الشرائح والفئات لتحمل مسؤولياتها ودورها في الحياة العامة. وإعطاء دفعات متتالية من الاهتمام بنظام العلاقات والتواصل بين مكونات المجتمع والاستمرار في إزالة مكونات الشعور بالإقصاء أو التهميش أو تدني المشاركة الفعالة، وتأكيد مختلف الشروط والروافد التي تفضي إلى إرساء مبدأ المواطنة

٢- اعتبار التسامح بين الشعوب والأمم، أحد أهم دعائم السلام العالمي، وركيزة كبرى من ركائز تفعيل حقوق الإنسان. وضرورة بين السلطات التشريعية والتنفيذية، ومؤسسات المجتمع المدني، والوسائل الإعلامية، في سبيل تنفيذ تعزيز التسامح والتعايش.

٣ -يعد إنشاء مركز الملك حمد العالمي للحوار والتعايش السلمي، وإطلاق "إعلان مملكة البحرين"، باعتباره وثيقة عالمية لتعزيز الحرية الدينية، برعاية من جلالة الملك المفدى، وندعو المجتمع الدولي للمشاركة الفاعلة والمساهمة فيها.و للسلطة التشريعية، وخاصة مجلس النواب بمملكة البحرين، دور في تعزيز مفهوم ا المواطنة و لأمن والاستقرار، وحماية المجتمع من الأعمال الإرهابية، في إطار التسامح والتعايش الوطني السلمي، باستخدام صلاحياته الدستورية، وإصدار تشريعات تعزز هذه القيم والمبادئ الإنسانية، وتحافظ عليها وتصونها من كل من يسعى لتجاوزها وخرقها، وتهديد السلام المجتمعي ونشر التعصب والكراهية.

٤- التأكيد على أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام بمختلف أشكالها، ووسائل التواصل الاجتماعي بتعدد أنواعها، في القيام بدورها الحقيقي والإيجابي، في دعم المواطنة بكل صورها و قيم التسامح والتعايش السلمي، والولاء الوطني، وتعزيز مفهوم التعاون والتقارب، كأسس للمواطنة .

٥- استنتج الباحث أن المواطنة ما هي إلا وعاء كبير تنصهر وتمتزج فيه قيم التعددية و التسامح والتعايش و في مجملها تؤدي إلى نتيجة واحدة هي قبول الأخر والعيش معه والتعامل معه بشتى أصناف العامل السياسي والاجتماعي والثقافي والتي قد تصل إلى المصاهرة والنسب والتزاوج بحث تختلط الدماء والأنساب و يصبح لا فضل لعرابي على أعجمي إلا بالتقوى . وهذه حقيقة قامة عليها الحضارات و الفتها الشعوب وجعلتها نبراساً في حياتها وأسست الدول متعددة الأعراق والديانات والثقافات والأجناس على هذا الأساس لذلك يجب على السلطات تعزيز ذلك من خلال التشريعات الملزمة .

المراجـــــع

القران الكريم

الدستور البحريني

ميثاق العمل الوطني البحريني

الجريدة الرسمية

الكتب و الرسائل البحوث المنشورة والمقالات

١. احمد بن محمد بن علي الفيومي ،المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، المكتبة العلمية بيروت

٢. أحمد قائد الشعيبي ، و ثيقة المدينة المضمون و الدلالة كتاب الأمة العدد ١١٠ سلسلة كتب

٣. حسام الدين جابر سالم، كاتب صحفي

٤. حيدر حب الله ، التعددية الدينية ، دار الغدير ، بيروت ٢٠٠١

٥. خطابات جلالة المللك حمد بن عيسى ملك مملكة البحرين منشورة على الرابط https://www.shura.bh/ar/Council/Sessions/OpeningSpeech/Pages/KINGspeechLT٠٤CP٠٤.aspx

٦. د. حسن الشافعي ، التعددية الدينية من وجهة نظر إسلامية ن بحث منشور على الرابطhttp://www.qatarconferences.org/newf

٧. د. شعبان أحمد رمضان ، شرح القانون الدستوري البحريني ، سلسلة الكتب القانونية ،جامعة العلوم التطبيقية ط١ ٢٠١٥.

٨. د. محروس محمد محروس بسيوني ، التعددية الدينية رؤية نقدية ، بحث منشور في مجلة طيبة للاداب والعلوم الانسانية ، السنة السادسة ، العدد (١٢) لسنة ١٤٣٨ه ص ٤١٩ و مابعدها على الرابط https://www.taibahu.edu.sa/Pages/AR

٩. د. محمد المشهداني و مروان المدرس ' القانون الدستوري البحريني . منشورات جامعة البحرين عام ٢٠١٢

١٠. د. محمد سعد ابو عمود ، دور الجمعيات السياسية في التنمية السياسية في مملكة البحرين دراسة غير منشور.

١١. د. محيي الدين عفيفي، أمين عام مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، خلال مؤتمر عقد في القاهرة منشور https://www.alittihad.ae/article

١٢. الدكتور محمد المشهداني ، القانون الدستوري والنظم السياسية ، الدولة والحكومة ، ط٢ ٢٠٠٦، منشورات جامعة البحرين.

١٣. الدكتور مروان المدرس ، النظام الدستوري في مملكة البحرين ٢٠١٦ من منشورات جامعة البحرين.
١٤. روحي البعلبكي ، المورد – عربي – انجليزي ، دار العلم للملايين ، ١٩٩٩
١٥. السيد زهرة ، كاتب صحفي في جريدة اخبار الخليج -http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/١٠٩٢٥٥٠
١٦. السيد محمد السيد عمر و د. محمد سعد ابوعامود ، النظام السياسي البحريني ، من سلسلة منشورات جامعة العلوم التطبيقية ، ط١ ٢٠١٢
١٧. صفي الرحمن المباركي ، الرحيق المختوم ، دار الهلال ، بيروت ، ط١
١٨. للمزيد انظر مقال جلالة الملك حمد " رسالة البحرين الى العالم " منشور http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/١٠٩٢٥٥٠
١٩. محمد أركون ، قضايا في نقد العقل الديني، كيف نفهم الإسلام اليوم ، ط دار الطليعة ١٩٩٨، بتصرف.
٢٠. محمد الصادق عفسفس ، الإسلام والمعاهدات الدولية ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية د.ت
٢١. محمد الطالبة ، دستور المدينة ، مقال في مجلة الهداية ، تصدر بتونس عن إدارة الشعائر الدينية ، العدد (٣) السنة(٢) ١٩٩٤
٢٢. محمد بن محمد بن عبدالرزاق الحسيني ، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية د-ت
٢٣. مرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٦بإصدار قانون العقوبات
http://www.legalaffairs.gov.bh/AdvancedSearchDetails.aspx?id=٤٠٦٩#.XfSxwtUzbct
٢٤. مقال: التعددية الديني رؤية تأصيلية، أحمد مخيمر، موقع رسالة الإسلام،
٢٥. مقال: رؤية إسلامية القضية التعددية، بسطامي محمد سعيد، بتاريخ ٢٩ يونيو ٢٠١٦
٢٦. وجيه قانصو التعددية الدينية في فلسفة جون هيك ، المتكزات المعرفية و اللاهوت.

المواقع الالكترونية:

٢٧. http://fiqh.islammessage.com/NewsDetails.aspx
٢٨. http://www.sudansite.net/index.php?option=com
٢٩. https://mawdoo٣.com/%D٩%٨٥%D٩%٨١%D٩%٨٧%D٩%٨٨%D٩
٣٠. https://www.alayam.com/alayam/first/٧١٤٣٤٣/News.html
٣١. https://www.google.com/search?q=%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%AD%D٩%٨٣%D٩%٨

"" تم بحمـــــد اللـــــــــــــــــــــه ""